الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٦١٣)

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى

الدكتور محمد مبارك حجير

المحاضرة الاولى

ديسمبر ١٩٦٥

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

محاضرات فى التخطيط الاقتصـــادى

الدكتور محمد مبارك حجـير

المحاضرة الاولـى

ديسمبر ١٩٦٥

المدخل الى التخطيط الاقتصادى

*

ابدا تتهدد المشكلة الاقتصادية المجتمعات البشرية وأن تباينت صورها وابعادهـــا واسبابها بتباين ما تجتازه هذه المجتمعات من مراحل التطور وما ينتظمها من مذاهب اقتصاديـة واجتماعية وما يواكب حياتها من ظروف وعوامل داخلية وخارجيـة ٠

وآية ذلك ان المشكلة الاقتصادية تحيق بالمجتمعات الناهضة (المتخلفة) فى صـــورة التخلف الاقتصادى ٠

وتتمثل اهم خصائص هذا التخلف اجمالا فى انخفاض الانتاجية وضعف معدل نمـــو الدخل القومى وتواضع متوسط نصيب الفرد منه بسبب عدم تطور الهيكل الانتاجى وضعـــف القطاع الصناعى لقلة رؤوس الاموال المتاحة وضعف المهارات والخبرات التنظيمية والاداريـــة والايدى العاملة الفنية وكذلك بسبب الاعتماد الكبير على الانتاج الزراعى الامر الذى يتمثل فـى وجود نسبة كبرى من السكان فى القطاع الزراعى وفى الاستخدام غير الاقتصادى لرأس المـــال وشدة انخفاض مستوى الفن الانتاجى الزراعى بحيث ان وسائل الانتاج للسوق المحلية عقيمـــة وغير ذات كفاية مما يؤدى الى ان يستهدف الانتاج مجرد اشباع حاجات اقتصاد غذائـــى بدائـى ٠

ويفضى هذا الاعتماد الكبير على الانتاج الزراعى الى صغر حجم السوق ـ الامر الذى يرتبط بضعف القوة الشرائية وضآلة الطلب الكلى وقلة الانتاج الصناعى ، كما يفضى ثانيا الـــى ان توجه الدول الناهضة وجهة التجارة الخارجية لتسويق منتجاتها الزراعية المكونة للدخـــل القومى ولاستيراد السلع الاستهلاكية الصناعية واحيانا الزراعية وكذلك المواد الرأس ماليـــة مما يجعل هذه الدول تحت رحمة شروط التبادل التجارى التى لا سلطان لها عليها ومـــا يعرضها لتقلبات الرخاء والكساد فى الدول الرأس مالية المتقدمة المستوردة والتى تنعكـــس عليها بدرجة اشد واعنف ٠

ويتمثل التخلف الاقتصادى ايضا فى خطورة معدل التزايد السكانى منعكسا فى ارتفـاع نسبى للمواليد والوفيات وأن مالت الاخيرة الى الانخفاض بعض الشئ مع احتمـــال اطراد هذه الظاهرة ٠

وتعتبر كثافة السكان مقارنة بامكانيات الهيكل الاقتصادى مسئولة عن استمرار انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل .

ويتصل بهذا تخلف نوعية الموارد البشرية وثبات نسبة قوة العمل الى اجمالى السكان .

كذلك فان التخلف الاقتصادى يتأصل الى عدم استغلال الموارد الطبيعية كليا او جزئيا وبكفاءة فنية وادارية اقل والى نقص الموارد الطبيعية فى بعض الاحوال وان كان لا يجوز القول بانه يوجد فى دولة ناهضة نقص مطلق فى الموارد لاحتمال اكتشاف موارد جديدة او اختراع استخدامات جديدة للموارد القائمة . وتعتبر الدول الناهضة فقيرة لعدم استطاعتها التغلب على ندرة الموارد الطبيعية بتحقيق التنظيم الاقتصادى والاجتماعى والتقدم الفنى .

هذا مع ملاحظة انه فى هذه الدول تكون امكانيات ومقدرات الدخل الحقيقى للافراد بالاضافة الى ما يمتلكونه وما يمكن ان يمتلكوه من قدرات فنية ومهنية اعلى من الدخل الحقيقى الفعلى . اى ان التخلف بالنسبة الى امكانيات الدخل الحقيقى اعم فى معناه من التخلف بالنسبة الى الموارد الطبيعية او الحاجة الى التصنيع .

وتتصف الدول الناهضة بانخفاض متوسط نصيب الفرد من السلع الانتاجية والاستهلاكية وأن كان ما يهم هو متوسط نصيب الفرد من السلع الانتاجية .

ومن ثم فان الدول الناهضة توصم بانخفاض نصيب الفرد من الاستثمار - الامر الذى يرجع الى خصائص اخرى منها عدم سيولة عوامل الانتاج وعدم التوظف الكامل للموارد ولا سيما العمل . وتعزى كثير من هذه الظروف الى نقص رأس المال الذى تكون له اثار تراكمية حيث يؤدى الى انخفاض مستوى الدخل وبالتالى انخفاض متوسط الادخار والاستثمار .

وتعزى ضآلة حجم رأس المال فى الدول موضوع الحديث الى عاملى الطلب والعرض .

اما بالنسبة الى العامل الاول فيلاحظ ان قلة الطلب على الانشاءات الراس مالية راجعة الى قلة عدد المنظمين التى تعزى الى قلة الخبرة الفنية والى الكره الاجتماعى لهذه الطائفة وعدم توافر روح المخاطرة والى ضعف الحوافز الاستثمارية الناجمة عن ضعف توقعات الارباح بسبب انخفاض الطلب الكلى الفعال الناشىء عن انخفاض متوسط الدخل .

وفيما يتعلق بالعرض فان ضعفه راجع الى انخفاض الميل الحدى للادخار وعدم توافر

الوعى الادخارى والمنظمات الادخارية وعدم وجود سوق لرأس المال وانتشار عادة الاكتناز والاستثمار فى المبانى والارض الزراعيه والمضاربه فيها ، فضلا عن ضعف الطاقة الاستيرادية وقصور امكانيات استيعاب راس المال .

وتتميز الدول الناهضة بأن اطاراتها التنظيميه لاتساعد على النموالاقتصادى — الأمر الذى تتجلى مظاهره فى روح التواكل والاستسلام للقدر وضعف الرغبة فى العمل مع عدم نضج الاجهزه التنظيميه والادارية والتدريبية .

ونرى ان نشير الى ان هذه الخصائص يعتبر بعضها اسبابا ونتائج للبعض الآخر — الامر الذى يقودنا الى الحديث عن الحلقة المفرغة للفقر بمعنى ان ضعف السوق يؤدى الى انخفاض الانتاجيه التى تؤدى الى انخفاض الدخل الحقيقى وبالتالى الى انخفاض المدخرات فانخفاض الاستثمارات فضعف الدخل والقوة الشرائية وصغر حجم السوق .

ولعل هذا يسوقنا الى ماتتميز به الدول المنوه عنها بتوازن واكبر . واذا ماحدث اختلال للحالة التوازنيه للاقتصاد المتخلف فأن القوى المؤدية الى رفع نصيب الفرد من الدخل تحرك مباشرة او غير مباشرة قوى تعمل على احداث انتكاس فيه . وتكون اثار القوى المنكسه للدخول اقوى من اثار القوى الرامقة على الاقل بالنسبه الى الدخول الادنى التى فوق نقطه التوازن .

ويوجد فى أية فترة حد اقصى مطلق لاثار القوى المنكسه للدخول . ويلاحظ ان الحد الاقصى المطلق لاثار القوى الرافعة لنصيب الفرد من الدخل يكون اعلى اذا ما فرض تحققها .

كذلك فان الاقتصاديات المتخلفه لاتعرف نوعى التوازن : توازن العرض المتمثل فى تحقق التكامل الرأسى بين الصناعات الراس ماليه والصناعات الاستهلاكيه مع اهمية الاولى وتوازن الطلب الخاص بالتكامل الافقى بين الصناعات الاستهلاكيه والزراعية والتحويليه .

واذا ماانتقلنا بعد هذا الى المجتمعات الاشتراكيه لوجدنا انها جابهت غداة تصميم وتطبيق سياستها الاشتراكيه مشكلة التخلف الاقتصادى بسماتها وخصائصها التى ألمعنا اليها آنفا .

غير ان هذه الدول واجهت فضلا عن هذا مشكله تطوير هيكلها الاقتصادى والاجتماعى

وفقا لمقتضيات مبادىء وأصول فلسفتها السياسية والاجتماعيه مما استدعى تصفيه الاوضاع الـــرأس مالية والاجتماعيه السائده فيها آنئذ واعادة تشكيلها وفقا للأصول الأشتراكية .

أما الدول الرأس ماليه المتقدمة فانها اذا كانت قد عالجت مشكلة تخلفها الاقتصـــــادى الا ان الفلسفه والاوضاع الرأس مالية قد افضت بها الى مشاكل اقتصاديه من نوع آخر تتمثل فـــى الأزمات الاقتصاديه الدورية وماتحركها من اسباب عديدة تتصل بطبيعة الرأس مالية وطريقة أدائهـا ، كما تتمثل فيما يعتور أنظمتها السوقيه والسعريه والتوزيعية من أخطاء واختلالات ، هذا فضـــلا عن حاجتها الدائمة الى الارتفاع بمعدلاتها الانتاجية للحفاظ على المستويات الدخليه والمعيشيـة المرتفعه ولمحاولة استمرار رفعها .

وتقتضى المشكلة الاقتصادية بصورها الثلاث الآنفة الذكر حلا حاسما يتمثل فى التنمية الاقتصادية المعجلة وفى دفع التقدم الاقتصادى .

ويجد الباحث امامه الكثير من الاسباب والحجج والعوامل التى ساندت قضية التنميه الاقتصادية .

وآية ذلك خطر الفكر الاقتصادى الرأس مالى الذى ساد خلال القرن التاسع عشر والـــــى ان وضعت الحرب اوزارها والذى كان يذهب الى ان التنميه الاقتصادية ظاهرة تلقائية عفوية لاتستدعى تدخلا حكوميا .

ومن ثم فأنه قد قام على انقاض سياسة الحرية الاقتصادية مبدأ التدخل الحكومى المدبر المتعمد لاستحداث ودفع التنميه الاقتصادية .

وثمة سبب آخر هام يتحصل فى قيام الحركات التحررية الاستقلاليه فى الدول التى غلبهـــا الاستعمار على امرها ردحا طويلا من الزمان .

ولما كانت شعوب هذه الدول قد قاست اهوال الفقر والجهل والمرض على يد الاستعمـــــار فأنها كانت تتطلع الى آفاق رحبه من النمو والازدهار بعد ان انقشعت عنها غمة الاستعمار .

وقد كان قادة هذه الشعوب على بصيرة من الأمر فلم يرتضوا بغير التنميه الاقتصاديـــــة المعجلة لشعوبهم بديلا .

ولقد نمونا الاقتصاديات الاشتراكية بحجه اخرى لصالح التنمية الاقتصادية حيث أن معدلات نموها المذهله قد احتزبت اهتمام الاقتصاديين والسياسيين واصبحت لاجل هذا مثالا طيبا يحتذى به من جانب الدول الناهضة المتلهفه على التنمية الاقتصادية كما أنها نوضت بخدمات صارخة للدول الرأس مالية المتقدمة والهبت نار المنافسة فى مضمار التقدم الأقتصادى ٠

ولقد ادت هذه العوامل وغيرها الى ان صار ركب التنميه الاقتصادية فى ثلاثة مواكب تمثلت فى ثلاثة أنماط متميزه =

النمط الاول : رأس مالى اعتنقته الولايات الامريكيه المتحدة وباقى الدول الرأس مالية ٠

ويلاحظ ان السمة الرئيسية لهذا النمط الرأس مالى قد تمثلت فى التجميع الرأس مالى والاستثمارات الانتاجيه التى مولت من التجميع الربحى من جانب التجار الرأس ماليين ومن استغلال خيرات المستعمرات ثم من تثمير رؤس الاموال فى الدول المستعمرة ، وكذلك من التجميع الرأس مالى المتحقق بواسطة الدولة التى لعبت دورا هاما فى التنميه الرأس مالية لاسيما فى مراحلها المبكرة ٠

النمط الثانى : وهو خاص باقتصاديات الدول الناهضة الحديثة التحرر من براثن الاستعمار ٠

واذا كان هذا النمط لم تكتمل بعد ملامحه ولم تستقر معالمه الا انه بالامكان التعرف على اهم خصائصه ٠

ومما هو جديد بالذكر ان رؤس الاموال الوافدة من الدول الرأس مالية قد لعبت دورا هاما فى تكوين هذا النمط رغبة من الاستفاده من المعدلات الربحيه المرتفعه فى الدول الناهضة ٠

غير انه ماأن نمت الاحتكارات الرأس مالية فى الدول المتقدمه وتوجس اصحابها خيفة من منافسة الاستثمارات فى الدول الناهضة حتى قبض الاحتكاريون ايديهم عن تمويل هذه الاستثمارات اللهم الا ماتعلق منها برأس المال الاجتماعى واستغلال الموارد الطبيعيه وتهيئة الموارد الأولية اللازمة لتشغيل المصانع فى الدول المتقدمة ٠

ويتسم هذا النمط بأن الحكومة والاستثمارات العامة هى قوام التنميه فيه وذلك بسبب ضعف الطبقه المتوسطة الرأس مالية وعجزها عن ان توفر الموارد التمويليه للتنمية الاقتصادية ، فضلا عن عدم توافر المنظمين والمغريات الاستثمارية فى القطاع الخاص ٠

كذلك فان هذا النمط يعتمد على التأميم وان اقتصر على رأس المال الاجنبى او على جزء منه ودون ان يكون نتيجة لبرنامج اقتصادى فى اغلب الاحوال .

وثمة علامة مميزة لهذا النمط تتحصل فى اخذه بقدر من الاصلاح الزراعى لأجل تفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة واعادة توزيع الدخول والتخفيض من حدة الانفاق البذخى والاستثمارات الزراعية التى يقوم بها كبار الملاك الزراعيين .

النمط الثالث — وهو النمط الاشتراكى التنموى الذى يتأصل الى الثورة الاشتراكية التى ابتدأت بعملين هامين هما تأميم الصناعة الرأس ماليه وتمويل التجارة والنقل ومن ثم خلق قطاع اشتراكى فى الاقتصاد القومى ، هذا بالاضافة الى الاصلاح الزراعى الذى حطم العلاقات الاقطاعية الاجتماعية ووزع الارض على الزراع وارسى دعائم التنميه التعاونية فى الانتاج الزراعى .

وثمة دعامة هامة اخرى يستند عليها هذا النمط الاشتراكى تتمثل فى التخطيط الاقتصادى الشامل .

هذا ولايفوتنا ان نذكر انه تجمع بين هذه الانماط السالفة الذكر سمة مشتركة تتحصل فى زيادة انتاجية العمل وذلك بتجميع جانب من الناتج القومى لاغراض الاستثمار الانتاجى وبالتقدم الفنى وبترشيد طريقة سيرواداء الانشطة الاقتصادية .

غير ان هذه الانماط تتباين فى طريقة تحطيمها للعقبات التقليدية للتنميه وفى فلسفتها وانظمتها التوزيعية وكذلك فى كيفية تعبئتها لجانب من الفائض الاقتصادى لخدمة الاستثمار الأنتاجى .

ونخلص مما تقدم الى ان المشكلة الاقتصادية التى تحققت بأشكال وابعاد متباينة فى الاقتصاديات المختلفه استدعت حلولا تحصلت فى التنميه الاقتصادية والتقدم الاقتصادى .

ولقد اصطفى النمط الاشتراكى التنموى التخطيط الاقتصادى وسيلة للتغلب على المعوقات الاقتصادية الهيكليه للتنميه ولدفع الاقتصاد القومى الى الانطلاق التنموى بمعدل سريع يفوق معدل الزيادة السكانيه ويحقق الحياة الكريمة لجميع افراد الشعب .

كذلك فان الدول الناهضة قد اختارت التخطيط الاقتصادى نظرا لما رأته من نتائجه فى

الدول الاشتراكيه وتتركب عقدة الخوف فى نفسيتها من اتباع النمط التنموى الرأس مالى ٠

ولم تتخلف الدول الرأس مالية المتقدمة بدورها عن الاخذ بالتخطيط الاقتصادى على نحو معين لتنفيذ لبرامجها وتحقيق اهدافها الاقتصادية ولعلاج ماينتاب مجريات النشاط الاقتصادى فيها من اختلالات وانحرافات٠

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد ان التحليل الاقتصادى الحديث اصبح يتم على مستوى الوحدات الاقتصادية الكبيرة والمجاميع الاقتصادية الكلية عازفا عن السلوك التقليدى القاصر على الوحدات الاقتصادية الصغيرة٠

وهذا التحليل الحديث يعتبر سندا هاما ودعامة قوية للتخطيط القومى الشامل ٠

كذلك فأن سجلات التطور الاقتصادى التاريخى تشهد بأن أحدث تطور مرحلى وارقى منهاج تطبيقى للنظرية الاقتصادية كان هو التخطيط الاقتصادى ٠

محاضرات في التخطيط الاقتصادي

الدكتور محمد مبارك حجير

المحاضرة الثانية

ديسمبر ١٩٦٥

ماهية التخطيط الأقتصادى وفلسفته

أنتهينا فى المحاضرة السابقة الى ان التخطيط الاقتصادى اضحى الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية سواء فى الاقتصاديات الناهضة علاجا لتخلفها او فى الاقتصاديات الاشتراكية أو الرأسمالية المتقدمة منهاجا لتقدمها الاقتصادى .

وكنا قد توقفنا عند نقطة التساؤل عن ماهية وفلسفة التخطيط الاقتصادى اللتين آتيكم بنبئهما فى هذه المحاضرة .

ونقول ان جوهر التنمية المعجلة المخططة يتحصل فى اختيار وتنفيذ ذلك الحجم من الاستثمارات الانتاجيه الذى يكفى للتغلب على جمود الهيكل الأقتصادى وتحطيم معوقات نموه واحداث زيادة متواترة فى الدخل القومى تفوق معدل الزيادة السكانيه مما يفضى الى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل .

وتوصلا الى هذا الهدف فأنه يتعين على الحكومة ان تتدخل فى النشاط الاقتصادى بغرض تعبئة الموارد والامكانيات الطبيعية والمادية والبشرية والمالية والفنيه لاجل تنفيذ قدر معين من الاستثمارات الأنتاجيه وتوجيهها والوجهة الكفيله باحداث اسرع نمو ممكن مستهدف للدخل القومى وذلك على اساس احقاق مواءمه من بين الانتاج والحاجات ومن ثم الاستهلاك بحيث يتم فى النهاية رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل ومواجهة حاجاته وفقا لنظام اولويات مختار .

ويتضح لنا أن التخطيط الاقتصادى الشامل انما يرتكز على ثلاث ركائز أساسية وهامة تتمثل فيما يلى :

أولا : التدخل الحكومى الهادف فى النشاط الاقتصادى — ولقد ثار كثير من الجدل فى الأدب الاقتصادى منذ آدم سميث حول مشروعية وجدوى التدخل الحكومى وشأن مبرراته وجدواه .

ويمكن القول بايجاز بأن آدم سميث كان يذهب الى ان الوظائف الاساسية للحكومة تنحصر فى الدفاع وحفظ الأمن والنظام واقامة وادارة المنظمات والمؤسسات التى لاقبل للأفراد بها .

ويقتضى هذا ان يتم الكشف عن الفوائض الاقتصادية الفعليه له والممكنه ثم الاستحواز عليها بالقدر الضرورى لتغطية تكاليف التخطيط الاقتصادى التنموى وذلك برسم السياسات المالية ضريبية واقتراضيه اوائتمانيه او خارجية (عينية اوخدميه او رأس مالية) ومن خلال اجهزة تعبئة المدخرات الحرة والاجبارية وذلك كله شريطة الحصول على اكبر قدر من الموارد بأقل اضرار ممكنه بالمصادر الايرادية ومع الحفاظ على البواعث الادخارية والمغريات الاستثمارية وتنميتها ٠

وتقتضى نظرية التخطيط الاقتصادى ان تتدفق هذه الموارد المالية المجندة الى ميادين الأستثمار التى تحدد كما ونوعا ومكانا بحيث تزيد الطاقة الانتاجية وتفئ دخولا اضافية جديدة يعاد تثميرها من جديد للحصول على دخول اضافيه جديدة وتراكميه وذلك على نحو يهيئ عملية تمويل ذاتى تراكمى متواتر من خلال سير التنميه الاقتصادية وبسببها ٠

ومن ثم فانه يمكن القول بأن هذه الركيزة تتحصل فى استغلال الموارد الطبيعيه المتاحة او رفع درجة استغلالها باستخدام تكتيك انتاجى افضل او اكثر سياسية مع الحرص على تجنب الفقر الاقتصادى وعدم اتلاف الموارد الانتاجيه وكذلك باستغلال المزايا الجغرافيه والمناخية والتاريخية ٠

هذا فضلا عن تنميه الموارد البشرية واعدادها وتوزيعها بما يتفق ومقتضيات الطلب عليها لصالح سير التنميه الاقتصادية المخططة ٠

ويجب ان تواكب ما سبق تعبئه وتنميه مالية تتمثل فى استقطاع الفوائض الاقتصادية الفعليه والممكنه لتمويل التنمية الاقتصادية ولارساء اسس وعوامل التمويل الذاتى المستمر لعملية التنمية الأقتصادية المتجددة ٠

أما الركيزة الثالثه فتنصرف الى توجيه الاستثمارات الى القنوات الكفيله باحداث اسرع وأفضل نمو للقوى الانتاجيه للاقتصاد القومى مع المواءمة بين الأنتاج والحاجات الاجتماعية بحيث يتم اشباعها على النحو الامثل وفقا لنظام اولويات محدد ٠

ويتم استحداث التوافق بين الحاجات الاجتماعية والانتاج فى ظل الاقتصاد المخطط باحصاء وتقدير هذه الحاجات وحساب جميع وسائل الانتاج لحساب مقدار وانواع الانتاج المشبع لتلك

الحاجات ثم يتم اختيار حجم وانواع الاستثمارات الكفيله بأحداث ذلك الأنتاج ٠

ومما هو جدير بالذكر ان هذا المنهاج المدبر المتعمد لأحقاق التوافق بين الحاجات الأجتماعية والانتاج يختلف عما يقوم بالاقتصاديات الرأس مالية من منهاج تلقائى غير واع يستند الى جهاز اجتماعى يقرر ماينتج ومقداره وكيفيه توزيعه فى اطار رأس مالى ٠

ويجب فى ظل الاقتصاديات المخططه ان تخصص الاستثمارات بحيث تركز فى المجالات المؤدية الى زيادة الطاقة على الانتاج المعاد الأمر الذى يتسنى عن طريق أقامة قاعدة صناعية تواصلها صناعات السلع الرأس مالية ٠

ويمكن التوصل الى هذا مباشرة بتوجيه الاستثمارات صوب الصناعات الاساسية الثقيلة أو غير مباشرة يتمكن الاستثمارات فى الصناعات التصديرية ٠

ويفاضل بين هذين المنهاجين على ضوء مختلف الظروف والامكانيات والتسهيلات المتاحة

هذا فضلا عن استثمارات رأس المال القومى والاستثمارات الزراعية ٠

ويلاحظ انه تجابهنا عند اختيار النسب السليمة بين مختلف انواع التوزيع للاستثمارات مشكلة أختيار التكنولوجيا ، كما تثور فى هذا الصدد مشاكل اختيار واولويات وتوطين الاستثمارات مما سوف نعرض اليه تفصيليا فيما بعد ٠

أوضحنا فيما تقدم جوهر التنمية الاقتصادية المعجلة المخططه واستنبطنا اهم عواملها مما اعتبرناه ركائز اساسية للتخطيط الأقتصادى الشامل ٠

ونمضى فى سبيل استكناه ماهية التخطيط وتصوير نظريته وفلسفته فنقول ان المشكله الأساسية فى أى مجتمع اقتصادى تتحصل فى محاولة التنسيق والمواءمة بين مختلف الموارد المحدودة وبين الحاجات غير المحدودة بقصد التوصل الى الاشباع الأقصى والامثل ٠

وتعتبر هذه المشكلة فى واقع الامر مشكلة كمية ونوعيه ٠ فهى تتمثل فى مقدار الحاجات المطلوب اشباعها ثم فى انواعها وفى المدى الذى يمكن ويفضل ان يتم اشباعها اليه ٠

وهى تعنى من الناحية الاخرى انه أية وسائل وموارد يجب استغلالها والافادة منها فضلا عن النسب والكيفية المتقبلة لتوزيع كمية معينه من الموارد على مختلف الاستخدامات بحيث تحقق

أفضل وأنسب اشباع ٠

ومن هنا نجد المجتمعات الاقتصادية انها فى حاجة الى وسيلة فنية لتحديد مقادير الانتاج وأنواعه والمفاضلة بين بدائله ولتحقيق أهدافه بأقصى قصر فى الوسائل والمواقيت ٠

وتختار الاقتصاديات الرأس مالية لذلك الغرض وسيلة الانتاج الهادف للربح الخاص بغض النظر عن المصلحة الاجتماعية العامة ٠

ولقد يختلف الامر بالنسبة الى الاقتصاديات الاشتراكية التى تجافى فلسفاتها مبادىء الحرية الأقتصادية والاستباح الخاص والملكية الفردية مما دفعها الى الكشف عن وسيلة فنية منهجية تستهدف الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة بحيث تحقق أقصى معدل نمو للدخل القومى وأفضل اشباع ممكن لحاجات جميع افراد المجتمع وذلك على اساس نظام أولويات للاستثمارات وكذلك لاشباع الحاجات ـ تلك هو التخطيط الاقتصادى ٠

ويمثل التخطيط الاقتصادى احدث منهاج فنى لاختزال الابعاد الزمنيه للنمو الأقتصادى التلقائى عن طريق التنبؤ بمجريات النشاط الاقتصادى لو سار حرا بدون تدخل ثم اتخاذ القرارات الضرورية والمناسبة لاحداث التغير فى مستقبل الاقتصاد باستحداث تغيرات فى هيكله ونمط سيره وادائه وبالاستغلال الامثل للموارد المتاحة بحيث يمكن التوصل الى أقصى نمو ممكن للدخل القومى محققا اكبر وافضل اشباع للحاجات الاجتماعية ٠

ويتمثل التخطيط الاقتصادى فى رسم صورة تقديرية للمستقبل شاملة لجميع الاهداف القوميه العامة والجزئية فى مختلف القطاعات والسياسات والوسائل المقرر اتخاذها وعاكسة للمذاهب الفلسفية الاقتصادية والاجتماعية التى يدين بها ٠

وقد يحدث مايقتضى تعديل الصورة التخطيطية وذلك نزولا على ماتفرضه مقتضيات المرونة فى التخطيط واحتمال تعديل الاهداف او تغير البيانات التخطيطيه او حدوث ظروف طارئة او حوادث قاهرة لم يكن للتنبؤ اليها من سبيل ٠

ومن ثم فأنه يمكن القول بان التخطيط الاقتصادى الشامل تقدير وتصميم ثم تنفيذ ومتابعة بحيث ان الجانبين النظرى التخطيطى والتنفيذى العملى مرتبطان لاينفصمان ٠

ونرى ان نشير الى ان التخطيط الاقتصادى ليس هو ذاته الذى يحدث التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادى ، وانما هو تنظيم للظروف التى تحدد وتنسق عوامل التنميه الاقتصادية فتدعمها وتعجلها — فهو لايعدو ان يكون وسيلة منهجيه فنيه منظمة ومستمرة تستهدف حصر وتعبئه الموارد الاجتماعيه المادية والمالية والبشرية على نحو تحقيق اقصى تنميه ممكنه فى اقصر وقت وبأدنى مجهود وتكلفه وبأقل ضياع اقتصادى ، وذلك مع رسم السياسات والوسائل المناسبة لتعبئة الموارد وتوظيفها وتخصيصها وتوزيع ناتجها .

غير أنه اذا كان التخطيط الاقتصادى لايحدث التنميه الاقتصادية المعجلة الا انه يجب أن لايتبادر الى الذهن ان التنمية الاقتصاديه المخططه عملية آلية تلقائية وانما هى تدبير مرسوم يقوم على اساس من العلاقات الاجتماعية والاقتصاديه المرنة مما يستوجب النظر فى اعادة ضبط وتغيير معدل التعجيل المطلوب بتغيير الثغرة بين الانشاءات الرأس مالية وقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية .

والتخطيط الاقتصادى يعنى نبذ فكرة الحوافز الاقتصادية الرأس مالية الحرة ويحل محلها حافز توفير اكبر نفع ممكن من استخدام الموارد المحلية الاستخدام الامثل لصالح جميع افراد المجتمع ولصالح الاقتصاد القومى فى مجموعه بحيث تستمر حركة نموه برفع انتاجيه عوامل الانتاج بصفة مطـــرده .

ولقد يعنى التخطيط الاقتصادى ويستهدف شيئا ابعد واهم فى الاقتصاديات الناهضة التى تتمتع بانها موجهة وجهة استهلاكية مما يجعل التفضيل الزمنى لايساند رفع معدل الاستثمار والانتاج وما يفضى بها الى مستوى منخفض من التوازن الراكد .

ويتكفل الفن التخطيطى فى هذا الصدد بخفض منحنى التفضيل الزمنى الحدى ورفع العائد الاجتماعى المرتقب واستقطاع الفوائض الاقتصادية واحتجازها عن المنافذ الاستهلاكية واعادة تثميرها لكيما تضيف زادا أو فى لعملية التنميه الاقتصادية المخططة .

ومن ثم فانه يمكن القول بأن التخطيط الاقتصادى ليس مجرد تنسيق وتنظيم وترابط ووضع سياسات وانما هو وسيلة لاخضاع سير وعمل القوانين الاقتصادية لتوجيه وسيطره المشيئة الانسانية .

وليس معنى ايجابية التخطيط الاقتصادى ان ينصرف الى جميع تفاصيل الحياة الاقتصادية وان كان قد أتى على الدول الاشتراكية حين من الدهر امتد فيها التخطيط الاقتصادى الى جميع تفاصيل وجزئيات الحياة الاقتصادية.

فالتخطيط الاقتصادى قد يكون شاملا على نحو ما أخذت به الاقتصاديات الاشتراكية ، بينما يصير جزئيا ومتمما للنشاط الخاص كما هو الحال فى الاقتصاديات المختلطه ، ثم هو يتمثل فى بعض صور من التدخل أو التوجيه الحكومى فى حالة الاقتصاديات الموجهة.

وهو يختلف فى كل حالة عنه فى غيرها من حيث فلسفته واغراضه وابعاده ووسائله ونتائجه

غير اننا نرى ان نشير الى ان التخطيط الاقتصادى الحقيقى الذى نتمثله ونحاول بسط جوانب ماهيته وفلسفته واهدافه وادواته وفنون تعبئة وتطبيقه هو التخطيط الاقتصادى الشامل الذى يطبق فى الاقتصاديات الاشتراكية.

ونحن نصدر فى هذا عن فكرتين اساسيتين :

اما الفكرة الاولى فنظرية تتحصل بايجاز فى فشل نظرية الحرية الاقتصادية وفى ضرورة وتعين مبدأ التوجيه والاقتصادى الذى تتحقق مزاياه عند الاخذ بالتخطيط الاقتصادى الشامل لاسيما وأن اهداف هذا التخطيط لا تتوافر الا اذا تهيأت السيطرة الكاملة على مختلف القطاعات والأنشطة نظرا لما يقوم بينها من تأثيرات متبادلة وردود افعاله هامة ولما ينتظمها من علاقات صناعيه متداخله ولان وجود قطاع خاص لا يساعد على تحقيق الاهداف التخطيطيه كاملة.

أما الفكرة الثانيه فعمليه ترجع الى النتائج الباهرة التى حققها التخطيط الاقتصادى الشامل فى الاقتصاديات الاشتراكية.

ومن ثم فأنه بعد هذا الاستعراض لماهية التخطيط الاقتصادى نستطيع ان نعرفه بأنه منهاج اقتصادى سياسى اجتماعى علمى يستند الى التسلط على جميع موارد وطاقات واجهزة الاقتصاد القومى لاجل استغلالها افضل استغلال يؤدى الى ادراك اهداف محددة تتحصل فى مجموعها فى اعلى نمو اقتصادى واقصى رفع لمستوى معيشه جميع افراد المجتمع وذلك فى اقصر وقت وبأدنى تكلفة ممكنه مع اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ كل ذلك ومتابعته.

محاضرات فى التخطيط الاقتصـــادى

الدكتـــور محمد مبارك حجير

المحاضرة الثالثـــة

ديسمبر ١٩٦٥

مقومات التخطيط الاقتصادى

يرتكز التخطيط الاقتصادى على تعبئة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والمالية والفنية وعلى توجية الاستثمارات لاستحداث اقصى نمو ممكن مع المواءمة بين الانتاج والحاجات ٠

وهذا يتضمن ويستلزم شروط يمكن اعتبارها مقومات للتخطيط الاقتصادى تسهم فى تحديد اطاره وتعميق مفهومة وماهيتة ومرامية ٠ فما هى هذه المقومات ٠

يمكن ان نبسط هذه المقومات التخطيطية فيما يلى :

اولا : رفع مستوى الكفاية الانتاجية للوحدات الانتاجية العاملة بحيث يتحقق الاستغلال الا مثل لها مما يجعلها تولد فائضا من الانتاج يؤدى الى اقامة وحدات انتاجية جديدة وذلك شريطة ان يقترن رفع مستوى الكفاية الانتاجية بالتوسع فى الانتاج او بالاحتمالات توسعة دفعا لاحتمالات تعطل القوى العاملة ٠

ثانيا : الحيولة دون اسباب الفقد الاقتصادى عن طريق صيانه الموارد الاقتصادية لاجل الاحتفاظ بالوحدات الانتاجية وعدم تدهورها بفضل برامج الصيانه والاحلال والتجديد فى مجالات الصناعة والزراعة والنقل والقوى البشرية ٠

ثالثا : وجوب تشغيل الوحدات الانتاجية بكامل طاقاتها ٠

رابعا : استقطاع جانب كاف من الزيادة فى الانتاج والدخول التى تنشأ من سير التنمية الاقتصادية والحيلولة دون ضياعة بددا فى الاستهلاك بحيث يعاد الى قنوات الاستثمار لدفع عجلة الانتاج قدما الى الامام ٠

خامسا : التوصل الى النمو الاقصى للدخل والاستغلال الا مثل للموارد الانتاجية بتطبيق افضل وانسب التكنولوجيا وبالتصنيف تبين مختلف القطاعات والانشطة والالتزام بنظام اولويات محدد بشأنها وكذلك التنسيق بين هذه الاستثمارات ٠

سادسا : توافر صفتى الشمول والمرونة فى التخطيط الاقتصادى بحيث يتسنى تحقيق اهداف خطه موحدة وبحيث يمكن تصحيح الاخطاء التى قد تقع فى الاحصاء والحسابات الرياضية التخطيطية او لمناجهة التغيرات الطارئة التى يخطؤها التنبؤ ٠

سابعا : توافر الامكانيات والاستعدادات الاحصائية بغية اتاحة بيانات احصائية شاملة ودقيقة عن الحالة الاقتصادية وذلك تمكينا من تطبيق شرطى الشمول والمرونة الانفى الذكر ٠

ثامنا : استهداف اغراض محددة كفيلة بتحقيق اقصى نمو ممكن للدخل القومى فى اقصر وقت واستغلال

مختلف الامكانيات والطاقات المتاحة ومع استغلال افضل التدابير والسياسات لتحقيق هذه الأغراض ٠

تاسعا : توافر الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية الضرورية لانجاح عملية التخطيط الاقتصادى كتطوير الاطار الاجتماعى بما يوافق مقتضيات التحول والانطلاق التنموى المخطط ومع استمرار المؤسسات الخاصة فى العمل الى أن تحل محلها المؤسسات العامة كركيزة للقطاع الاشتراكى وكاعادة توزيع الأراضى الزراعية واقامة التعاونيات الزراعية وتوافر رأس المال الاجتماعى لخدمة اغراض التطور والتقدم الصناعى والاجتماعى ٠ مع توافر الامكانيات المناسبة لتدريب القوى العاملة وتدريب موظفى الحكومة اداريا وفنيا وتعميق وعيهم التخطيطى وكذلك ايمان الأحزاب السياسية واجماعها على تحقيق التنمية الاقتصادية المعجلة تلافيا لعقبات الحكومات البرلمانية ٠ هذا مع ضرورة ايمان الشعب بالتنمية المخططة واستعداده للتضحيات من أجلها باعتبار أن هذا الايمان والحماس " زيت التشحيم للتخطيط وبترول التنمية الاقتصادية " على حد تعبير ارثر لويس ٠

ويجب فضلا عن هذا ضرورة تهيئة البيئة المالية المناسبة بتطوير أجهزة تعبئة المدخرات وبتعديل الجهاز الضريبى وباقى الأجهزة المالية والجمركية ٠

عاشرا : اقامة نظام للمتابعة الاقتصادية يسهر على تنفيذ الخطة الاقتصادية ويعمل على تقويم مراحلها ويستقصى آثارها ويتأكد من تحقق اهدافها ٠

وليس هذا الا ترديدا لما سبق أن المعنا اليه من ان التخطيط الاقتصادى تصميم وتنفيذ ومتابعة ٠

حادى عشر : توافر شرط التوازن الكلى بين الانتاج والحاجيات وبين التوفقات السلعية والنقدية والتوفقات المالية وكذلك التوازن الجزئى بين المستخدمات والانتاج مما يتطلب اقامة مختلف الموازين ٠

ونرى أن نتوسع فى مشروع هذا الشرط لما يمثله من اهمية كبرى بالنسبة الى التخطيط الاقتصادى ٠

وترجع اهمية هذا الشرط وخطورته فيما هو معلوم من ان التنمية الاقتصادية المخططة تستهدف الفكاك من حالة التوازن الراكد والتوصل الى توازن حركى من خلال تعديل التركيب الهيكلى للاقتصاد القومى باستحداث تغييرات جذرية فى الانماط الانتاجية والاستهلاكية والادخارية والاستثمارية وكذلك بالعمل على تلافى الاختناقات فى انتاج مختلف القطاعات مع اقرار التنسيق والتكامل على مستوى القطاعات والانشطة والمشروعات ٠

ونظرا لتباين الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية من حيث تركيبها وسيرها واهدافها وفلسفتها فان مفهوم وصورة وابعاد التوازن الاقتصادى المستخدم فى التخطيط الاقتصادى لديهما

يختلف بطبيعة الحال فيهما ٠

وترى ان نبسط صورة التوازن الاقتصادى التخطيطى فى الاقتصاديات الرأسمالية ثم فى الاقتصاديات الاشتراكية ٠

ويتحقق التوازن فى ظل الاقتصاد الرأسمالى بتوافر الشرطين التاليين =

١ــ توازن الطلب والعرض الكليين ٢ ــ توازن الطلب والعرض لكل سلعة على حدة

ويقتضى هذا التوازن العام : اولا : ان تحقق فى الدورة السلعية للناتج القومى المتساويات التالية

أ ــ صافى الانتاج بسعر السوق = صافى الانتاج بسعر التكلفة + الضرائب غير المباشرة ــ الاعانات ٠

ب ــ صافى الانتاج بسعر التكلفة = اجمالى الانتاج ــ الاستبدال

حـ ــ المعروض فى السوق = صافى الانتاج بسعر السوق + الواردات ــ الصادرات ــ مشتريات الحكومة من السلع ــ التخزين ٠

ثانيا : ان تحقق فى الدورة النقدية الموازنه والمتافئة مع الدورة السلعية وتدفقاتها السلعية للناتج القومى (منذ تولد الدخل القومى حتى انفاقه) المتطابقتان الآتيتان =

(١) صافى دخول الافراد = صافى الدخل الناشئ عن الانتاج + مرتبات الموظفين + المعاشات + التحويلات من الخارج ــ التحويلات الى الخارج ــ الضرائب المباشرة ٠

(٢) الطلب الكلى = صافى الدخول ٠

ومن ثم فانه يتضح مما سالف ان العرض الكلى يتكافأ والطلب بشروط تتمثل فى التالى ٠

(أ) توازن الادخار بالاستثمار بحيث لا يزيد الاكتناز عن التخزين المقبول من المشروعات

(ب) توازن ميزانية الدولة ٠

(حـ) توازن ميزان المدفوعات ٠

(د) حياد الوسطاء الماليين ٠

ومن المعلوم انه توجد علاقه وثيقة بين متطلبات التوازن العام وبين مقتضيات التوازن الجزئى وايه دلة ذلك ان عرض سلعة عن انتاجها المحلى و(أ) استيرادها بينما يتوقف مقدار الطلب عليها على احتياجات القطاعات المختلفة اليها ٠

وتقتضى زيادة الطلب على سلعة اما زيادة مقدار الانتاج المحلى منها مما يؤثر على اجمالى الاستثمارات واما زيادة ما يستورد منها ٠

ويمكن القول بايجاز بان التوازن منعقد الى حد كبير فى الاقتصاديات الرأسمالية مما ينعكس على الاختلال بين السلع المتاحه فى الاسواق وبين القوة الشرائية ومما يظهر فى ميزانية المدفوعات وفى التناسب بين القوى العاملة والتوظف ٠

اما فيما يتعلق بالتوازن الاقتصادى الذى يتحقق فى ظل التخطيط الاقتصادى الشامل على نحو ما اخذت به روسيا فانه يوجد نوعان مرتبطان من التوازن =

١ــ توازن عينى ٠

٢ــ توازن نقدى ٠

اما التوازن العينى فيتمثل بايجاز فى تحديد اهداف الخطه على مستوى عينى ــ اى فى صورة كميات الانتاج المستهدفة من مختلف السلع على اساس مقتضيات التوازن العام بحيث يتعادل انتاج كل سلعة مع مقدار الاحتياجات اليها وذلك باستخدام المعاملات الفنية

اما التوازن النقدى فيقتضى تحديد اسعار جميع السلع مراعاة مضمون التوازن المالى العام من تعادل ان دخول الموزعة مع العرض الكلى للسلع الاستهلاكية وما يستلزمه التوازن النقدى الجزئى من تعادل قيمة الانتاج من كل سلعة مع قيمة المستهلك منها ٠

وهذا يتضمن امرين هامين =

اولا :تساوى قيمة الانتاج لجميع السلع الوسيطه والانتاجية مع قيمة المستهلك منها فى انتاج مختلف السلع الاستهلاكية والوسيطه والانتاجية ٠

ثانيا : تساوى مجموع الاجور المدفوعة مع اجمالى قيمة المنتجات الاستهلاكية وتتمثل شروط التوازن النقدى العام والجزئى فى =

(١) توازن العرض من السلع الاستهلاكية مع مقدار الطلب عليها ٠

(٢) توازن قيمة الانتاج من السلع الوسيطة والانتاجية مع مقدار ما يحتاج اليه منها للاحوال

وللاضافات الانتاجية الجديدة ٠

ويتحقق التوازن بصورتية المنوه بهما بواسطه موازين مختلفة ويمكن القول بايجاز بأنه يوجد نوعان من الموازين =

النوع الاول : موازين الانتاج والموارد Cross Wise Balances وهذه الموازين تصور التوازن بين الاهداف التجميعية للناتج وبين الموارد الكلية المتاحة للمجتمع بما فيها القوى العاملة ٠

ويلاحظ ان عدم توازن هذه الموازين بسبب مشاكل بالغة للاقتصاد القومى وللخطط الاقتصادية ٠

وهذا يرجع الى أنه فى حالة تواضع اهداف الانتاج تكون الموارد المتاحة غير موصفة توظيفا كاملا مما يؤدى الى عطالة ٠

وعلى العكس اذا كانت الاهداف طموحة فان الموارد المتاحة تقصر عن مواجهة الطلب الكبير الذى ينجم عنها ٠

وتثور فى المراحل الاولية للتخطيط مشكلة تنسيق اهداف الناتج بحيث تستغرق القوى العاملة المتاحة ٠ وتتضاخم المشكلة بالنسبة الى المواءمه بين اهداف الانتاج وبين عرض القوى والنقل والمعادن النفسية ٠

النوع الثانى : موازين الناتج Backward Balanees تصور هذه الموازين التوازن بين الناتج النهائى وبين العناصر المتعددة التى تدخل فى انتاجة وتؤدى هذه الموازين الى ان كل هدف مادى يكون متسقا فى ذاته داخليا ٠

ويقتضى التخطيط السليم ان يرتبط تحقيق هدف فى صناعة باستخدامه فى الصناعات الاخرى نظرا لما يقوم بين الانشطه الصناعية من ترابط وتداخل بحيث ان منتجات صناعة ماتكون استخدامات لصناعة اخرى ٠

ويترتب على الخطأ فى هذه الموازين حدوث اختناقات او زيادات فى الانتاج ٠

وبالاضافة الى ماتقدم فانه يوجد نوعان آخران من الموازين العرضية :

النوع الاول خاص بموازين التوطن ٠ وأية ذلك ان التخطيط الاقتصادى يقتضى تحديد المواقع التى

يتم فيها الانتاج قبل تحديد اهداف الانتاج ٠

ويستهدف تخطيط المواطن الاستثمار ان يخفض الى ادنى حد تكاليف النقل وبحيث يتاح الحصول على المواد الاوليه والقوى العاملة بيسر وباقتصاد ٠

أما النوع الثانى فيتمثل فى الموازين النقدية التى تحقق التوازن للاقتصاد القومى بين جملة دخول الافراد المهيأة والموجهة للانفاق الاستهلاكى وبين مقادر السلع الاستهلاكية المتاحة للمستهلكين ٠

هذا فضلا عما تؤدى اليه هذه الموازين من احكام التوازن بين ذلك الجزء من الدخول الذى سوف يستخدم للاستثمار الخاص وبين مقدار السلع الاستثمارية المتاحة ٠

كذلك فانه يجب ان يتحقق فى القطاع العام توازن بين جملة المدفوعات والمتحصلات ، مع ضرورة الموازنه بين الموارد المالية المتاحه للاغراض الاستثمارية وبين مقدار السلع الاستثمارية المنتجة والمستوردة ٠

وتتمثل هذه الموازين فى روسيا فى الموزانه بين الكميات المطلوب انتاجها من كل سلعه وبين المتسلزمات الضرورية للانتاج التى تتضمن المواد الاولية مع اقامة التجهيزات والاتسهلاك الخاص للعمال واستخدام مولد القوى العاملة وكذلك احتياجات ٠

هذا فضلا عن موازين الصادرات والواردات وتوازن الموجودات وتوجد بالاضافة الى موازين الموارد الاولية وموازين القوى العاملة موازنة الدخل النقدى لبنك الدولة وميزانية الدولة والانفاق للسكان والخطه المالية المرتبطة للاقتصاد الاشتراكى وميزان الاقتصاد القومى ٠

محاضرات في التخطيط الاقتصادي

الدكتور محمد مبارك حجير

المحاضرة الرابعة

ديسمبر ١٩٦٥

التخطيط الاقتصادى والمفاهيم المشابهة

المحاضرة رقم (٤)

نرى استجلاء لماهية التخطيط الاقتصادى وتعميقا لمفهومه وتحديدا لمعالمه ان نستقصى أوجه الشبه والاختلاف بينه وبين اشباهه من المفاهيم والمصطلحات القريبة ٠

وتختار من بين هذه الاخيرة الاشتراكية والتأميم والتنبؤ والاسقاط والنماذج الاقتصادية والتدخل الحكومى ونظام الحصص والرقابة الاقتصادية التخطيط والاشتراكيه = لقد كان اصطلاح الاشتراكية يتصرف بوجه عام فيما بين عامى ١٨٧٥ و ١٩٢٥ الى الملكيه الجماعيه لوسائل الانتاج ٠

غير أنه بعد هذا التاريخ اصبح هذا الاصطلاح يعنى الاقتصاد المخطط ولعل منشأ التشابه بين اصطلاحى الاشتراكيه والتخطيط الاقتصادى راجع الى ان كلا منهما يستدعى تدخلا مباشرا من جانب الحكومة لاجل التسلط على ادوات الانتاج والرقابة عليه والتوصل الى تسيير وتوجيه دفة النشاط الاقتصادى وتحديد اهدافه دون تركه يسير سيرا اعمى حسبما تصرفه القوانين والمجريات الاقتصادية الرأس مالية ٠

واذا كان التخطيط الاقتصادى يعنى اسلوبا علميا وعمليا لاستحداث اقصى وافضل نمو للدخل القومى فى اقصر وقت وفى حدود الموارد الانتاجيه المتاحه الا انه يعتبر متضمنا فى الاشتراكيه التى يمكن ان تعرف بانها تنظيم اقتصادى للمجتمع يقتضى ان تكون الوسائل المادية للأنتاج مملوكة للمجتمع ومشغلة بواسطة اعضاء ممثلين له ومسئولين امامه وذلك وفقا لخطه اقتصادية بحيث يكون جميع افراد المجتمع مخولين بحقوق متكافئه فى ثمار هذا الانتاج الاشتراكى المخطط ٠

كذلك فانه يمكن القول من الناحية الثانية بان التخطيط الاقتصادى يتضمن فى معناه توحيد حقوق الملكية فى وسائل الانتاج وذلك لان سلطات الرقابة المخولة لهيئات التخطيط يتيسر لها الممارسة الفعالة لوظائف الملكية ٠

وغنى عن البيان ان التخطيط الاقتصادى الشامل يستند الى دعامتين الملكية العامة لادوات الانتاج ٠

ويلاحظ انه يوجد تقارب قريب بين الاصطلاحين الانفى الذكر ولاسيما عند ما نعنى التخطيط الهيكلى الذى يذهب الى حد استحداث تغيرات هيكليه فى الاقتصاد القومى بحيث يتبدل التركيب الاقتصادى القوى وتتغير فلسفته الاقتصادية ويعاد تنظيم المؤسسات والمنظمات بحيث تتواءم مع التغيرات الجديدة .

واذا كانت الاشتراكية العلمية تعنى مساواة فى الدخول وتوزيع الثروة وتكافؤ الفرص وجعل التوزيع على حسب الحاجه فأن التخطيط الاقتصادى يتفق معها من هذه الناحيه بأعتباره يستهدف تحقيق علاقة مباشرة وواعية بين الحاجات الاجتماعيه وبين الانتاج .

هذا فضلا عما هو معلوم من قيام التخطيط الاقتصادى الشامل على اسس من الاشتراكيه على نحو ما هو حادث فى الدول الاشتراكية كروسيا والدول الضالعة معها .

ولعل هذا يثير أمامنا سؤالا هاما يتحصل فيما اذا كان يوجد تلازم متعين بين التخطيط الاقتصادى والاشتراكيه .

ولسنا راغبين فى الافاضة فى تفصيل هذه النقطة اكتفاء بما سبق ان المعنا اليه من ان التخطيط الاقتصادى الشامل يحتاج الى دعامة من الاشتراكية .

ومهما يكن من امر فانه يجب ان نشير الى ان الاشتراكية نظرية اقتصادية وفلسفة اجتماعيه وسياسية تقوم على اسس مذهبيه معينه من حيث الانتاج والتوزيع بينما ان التخطيط الاقتصادى لايعدو ان يكون وسيلة منهجية علمية وعملية لاستحداث وتعجيل التقدم الاقتصادى على افضل وانسب نمو ممكن باقل فقد اقتصادى وبأدنى مجهود وتكلفة .

اى ان الاشتراكية نظرية ومذهب وتنظيم فى حين ان التخطيط وسيلة للتنمية الاقتصادية المدبرة المواتية المعجلة .

واذا كانت الاشتراكيه تختلف فى انواعها وطرائقها فان الامر كذلك بالنسبه الى التخطيط الاقتصادى الذى تتباين انواعه وطرائقه على نحو ما سوف نوضحه فيما بعد .

التخطيط والتأميم = لقد كان التعريف المتواضع عليه للاشتراكيه خلال النصف الاول من القرن الماضى ينصرف الى انها الملكيه العامة لوسائل الانتاج .

وقد يكون التأميم الاداة الطبيعية لتحويل ملكية ادوات الانتاج الى ملكية جماعية .

ولقد كان الاقتصاديون ينادون بوجوب تأميم صناعة اذا كانت من بين الصناعات الاساسية او كانت من قبيل المنافع العامة او اذا كان تنافسها ضارا ومهددا بالاستغلال او اذا كانت متوافرة على انتاج السلع التى يتوقف عليها رخاء المجتمع بدرجة ملموسة وتعتمد عليها مجموعة كبيرة من الصناعات الاخرى او كان تأميمها يزيد الكفاية الانتاجية او يحمى مصالح الطبقة العامله او اذا كان التخطيط يتطلب الملكيه العامة .

ولعل هذا السياق يطرح بين ايدينا السؤال التالى : هل يعتبر التأميم شرطا لازما وضروريا لوضع وتنفيذ التخطيط الاقتصادى ؟

وتتضح الاجابة على هذا السؤال فى ضوء ماتقتضيه ماهية التخطيط الاقتصادى الشامل من التسلط على ادوات الانتاج بغية تعبئتها وتوجيهها واستغلالها على افضل نحو ممكن تحقيقا لاقصى معدل نمو مستطاع — الامر الذى لايتاح تماما الا اذا ماتوافرت الملكية العامة لادوات الانتاج والتى قد يكون التأميم وسيلتها الطبيعية .

ويحدثنا التاريخ الاقتصادى للتنميه الاقتصادية بأن النمط التنموى الاشتراكى قد قام على دعامة من التأميم لادوات الانتاج وان الامر كان كذلك بالنسبه الى النمط التنموى فى الدول النامية مع اختلاف بين نوعى التأميم الذى كان فى النمط الاول جزءا من برنامج اقتصادى بينما انه تم فى النمط الثانى كنوع من استرداد لاموال الشعب التى اغتصبها المستعمرون ان يكون هذا داخلا فى برنامج او خطة اقتصادية .

هذا ويقال فى الجانب الآخر ان تجربة الحكومة الانجليزيه فى التخطيط الاقتصادى بعد عام ١٩٤٥ قد اظهرت عدم صحة الاحتجاج بأن التأميم شرط لازم وضرورى لقيام التخطيط وأن الملكية ليست عاملا محددا للقوة الاقتصادية .

واذا كان ارثر لويس يرى ان التأميم ليس ضروريا للتخطيط فأن اوسكار لانج يقف فى الجانب المقابل مؤكدا اعتماد التخطيط الاقتصادى على الملكية الجماعية لادوات الانتاج .

ونرى من جانبنا ان التأميم وسيلة لاعادة تنظيم الاقتصادى القومى بهدف التوسع فى الملكية

الجماعية لصالح افراد الشعب وبالتالي لاعادة توزيع الثروة واعادة توزيع الدخل القومي وان التخطيط وسيلة لتعبئه الامكانيات والموارد الانتاجيه فى الاقتصاد القومى واستغلالها على أفضل نحو ممكن بما يحقق اعلى نمو واعلى رفع للمستوى المعيشى لجميع الافراد .

اى ان التأميم والتخطيط الشامل متشابهان من حيث الاداء والهدف مما يجعلنا نذهب الى القول بأنهما متقاربان ومتلازمان الى حد كبير .

التخطيط والتنبؤ : يعتبر التخطيط الاقتصادى تقدير لما ينتظر ان يكون عليه مستقبل الاقتصاد القومى فى فترة مستقبلة مع تعديل هذا التقدير وفقا للاهداف الاقتصادية والاجتماعية المبتغاه.

وهو من هذه الناحية يشابه التنبؤ الاقتصادى الذى يعتبر وسيلة علمية لوضع تقديرات لظاهرة معينة تحت تأثير ظروف معينه تربطها بها علاقة مستنبطة من تفسير المشاهدات الماضية ويكون ذلك غالبا عن فترة زمنيه مستقبله .

وفى هذا الصدد يرى بعض الكتاب (راخيارفويش) ان التخطيط الحقيقى يعنى التنبؤ الى ابعد مدى بجميع ردود الافعال مع اخذها فى الاعتبار سلفا وبطريقة متسقة وبالاختيار من بين مناهج بديله للتنفيذ ذلك الذى يؤدى الى اقربها تحقيقالما يكون منشودا .

والتنبؤ الاقتصادى يخدم التخطيط بكشفه عن التطورات الاقتصادية المرتقبه للاسترشاد فى تحديد حجم ونوع ومعدل الاهداف التخطيطيه وكذلك بتقدير قيم المتغيرات الممكن التخطيط أن يسيطر عليها مباشرة على الرغم من تولدها عن قرارات غير خاضعة للرقابة المباشرة للمخططين .

ويستخدم التنبؤ الاقتصادى فى تصميم المشروعات البديلة للمخطط بوضع فروض بديلة للمتغيرات وبيان النتائج المتوقعه لها .

وكما أن التخطيط الاقتصادى ينقسم من حيث اجله الى ثلاثه انواع : قصير ومتوسط وطويل الأجل ، فكذلك الحال بالنسبه الى التنبؤ .

غير انه يلاحظ ان التخطيط يفترق عن التنبؤ فى انه لايقف فقط عند مجرد وضع تقديرات لظاهرة معينه تحت تأثيرات معينه عن فترة مستقبله بل انه يذهب الى حد تحديد أهداف معينة

ووضع السياسات والتدابير المناسبة لادراكها وتنفيذها ومتابعتها ٠

التخطيط والاسقاط : واذا كان التخطيط على نحو ماسلف ان رأيناه وعرفناه فأن الاسقاط استخدام للتقديرات المستقبله لظاهرة يراد قياسها وذلك باستعمال قيم فرضية بديلة لبعض المتغيرات المتعلقه بهذه الظاهرة مع تقدير القيم المذكورة رفقا لكل من تلك الفروض للحصول على التقديرات الاكثر احتمالا شريطة تحقق بعض الفروض التى لايوجد مايؤكد حدوثها دون غيرها

والاسقاط يخدم التخطيط حينما تقام اسقاطات مبنيه على فروض بديلة متمثله فى مشروعات بديلة للخطه وموضحة للقيم المتوقعة للدخل والانتاج والتوظف حالة تحقق كل من هذه الفروض٠

ويمكن اعتبار الخطه النهائيه نوعا من الاسقاط يتضمن قرارات خاصه ببعض المتغيرات الرئيسيه مع استخراج قيم المتغيرات المتبقيه على اساسها ٠

التخطيط والانموذج الاقتصادى = يشتبه التخطيط الاقتصادى بوضع النماذج الاقتصادية بأعتبار ان هذه الاخيرة وسيلة رياضيه تعتمد على النظريه الاقتصادية وتتمثل فى مجموعة من المعادلات أو القواعد تكفى لرسم صورة للهيكل الاقتصادى ولنمط ومعدل او انه لاستخدامها لدراسة التطورات المحتمله تحت مجموعات مختلفه من الفروض توطئه لتحديد السياسات الواجبة الاتباع لتحقيق الاهداف التخطيطيه ٠

التخطيط والرقابة الاقتصادية = يقترب التخطيط من الرقابة الاقتصادية بأعتبارها تعنى عموما جملة التدابير والسياسات المتضمنه جمع البيانات عن سير العمل وتنظيمها وتحليلها ومقارنتها بمعايير معينه بهدف التأكد من ان الموارد تجمع والنفقات تصرف وفقا لمقررات الخطه مع الكشف عن الاخطاء ونقط الضعف وعلاجها وتفادى تكرارها وذلك كله من قبل سلطة اعلى يكون لها الوصاية والاشراف واتخاذ القرارات التنفيذيه التى تساعد على تلافى اى انحراف مستقبلا وللتوصل الى الاهداف المبتغاة٠

التخطيط الاقتصادى والتدخل الحكومى = يستخدم البعض اصطلاح التدخل الحكومى احيانا بدلا عن اصطلاح التخطيط الاقتصادى ٠

ويمكن ان يعزى التشابه بين الاصطلاحين ومفهوميهما الى مايتخذ فيهما من تدابير وسياسات للتأثير على مجريات النشاط الاقتصادى وان كان الامر يختلف بالنسبة الى نوع هذه التدابير والسياسات ودرجتها ونظامها واهدافها ٠

وقد يتضمن التدخل الحكومى الجزئى درجة من التدخل لاحداث المواءمة فى نظام السوق الحر ، ولكنه لايعنى التخطيط للاقتصاد القومى بأسره ٠

وقد ينصرف التدخل الحكومى فى بعض ضروب النشاط الاقتصادى الى المنح او المنع كما هو الحال بالنسبه الى نظام الحصص ومراكز التسويق والحد الادنى للأجور ٠

ويتمثل الفارق الواضح بين التدخل الحكومى والتخطيط الاقتصادى فى ان التدخل يقتصر على تغيير ظروف السوق الحر التى يتفاعل فى ظلها الطلب والعرض الكليان والجزئيان وبصورة اوسع على تكوين وتوزيع وانفاق الدخل القومى وذلك بصفة عامة غير محددة تاركا لعدد كبير من الوحدات القرارية الاقتصادية ان تحدد نتائج وكيفية ومدى سير العملية الاقتصادية المتعلقة بأكتساب وتوزيع الدخل القومى واشباع الحاجات ٠

وغنى عن البيان أن هذا يختلف عن جوهر وهدف التخطيط الذى يذهب الى حد الرقابة الكاملة والسيطرة التامة على كيفيه ومدى نتائج سير العملية الاقتصادية منذ بدايتها فى الانتاج الى نهايتها فى اشباع الحاجات الاجتماعية واعادة تمويل الدورة الانتاجيه ودورة الدخل بما يستلزمه ذلك من تحديد للانماط الانتاجيه والاستثمارية والاستهلاكية ٠

ويتصل بهذه المشابهة ماقد يثور فى الافهام من خلط بين التوجيه الاقتصادى والتخطيط الاقتصادى نظرا لما يحدث احيانا من خطأ فى وصف بعض التوجيهات الاقتصادية بأنها خطط فى حين انها لاتعدو ان تكون اتجاهات وميولا عامة ٠

ففى حالة التوجيه الاقتصادى نكتفى بأن نحدد عددا معينا من الاهداف نرغب فى تحقيقها

وترد على تحقيق هذه الاهداف ملاحظتان هامتان — اولاهما أن وسائل تحقيقها لاتوضع ولاتحدد خلافا لما يقتضيه التخطيط الاقتصادى من تحديد لاهداف الخطه ثم بيان الوسائل والتدابير الانتاجيه والاستثمارية والاستهلاكية والمالية الكفيله بتحقيقها .

أما الملاحظة الثانية فترجع الى عنصر الاكراه ومداه

فالتوجيه الاقتصادى قد ، وقد لايكون اجباريا بالنسبة الى من يصدر اليهم بعكس الحال فى التخطيط الاقتصادى حيث تكون الخطه ملزمة واجبارية .

التخطيط الاقتصادى ونظام الحصص والرقابة العلمية = يلوح تشابه بين التخطيط الاقتصادى ونظام الحصص والرقابة العلميه بجامع توافر التوزيع المنطقى والمعقول للوسائل والاهداف .

غير انه يمكن التفرقة بين هذه المفاهيم على اساس ان التخطيط الاقتصادى ينصرف الى الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة تحقيقا لاهداف تتعلق بتعجيل نمو الاقتصاد القومى فى اقرب وقت وتوصلا للاشباع الامثل للحاجات الاجتماعيه وفقا لمعايير اولوية عامة وبحيث يفهم اصطلاح الحصص على انه التوزيع الامثل فى صناعة معينه او مجموعة من الصناعات ويكون معنى الرقابة العلمية متعلقا بمستوى المؤسسة او مجموعة من المؤسسات .

محاضرات فى التخطيط الاقتصـــــادى

الدكتور محمد مبارك حجير

المحاضرة الخامســـة

ديسمبر ١٩٦٥

المقايلة بين الاقتصاد المخطط
والاقتصاد المرسل
المحاضرة رقم (٥)

نرى ان نشير بادئ ذى بدء الى اننا نقصد بالاقتصاد والمخطط ذلك الاقتصاد الذى يأخذ بالتخطيط الاقتصادى الشامل على نحو ما نفهمه منهاجا اقتصاديا سياسيا واجتماعيا علميا وعمليا يستند الى التسلط على جميع موارد وطاقات واجهزة الاقتصاد القومى لاجل استغلالها افضل استغلال يؤدى الى ادراك اهداف محددة تتحصل فى مجموعها فى اعلى نمو اقتصادى واقصى رفع لمستوى معيشة جميع افراد المجتمع وذلك فى اقصر وقت وبأدنى تكلفة ممكنه مع اتخاذ الخطوات العلمية لتنفيذ ذلك كله ومتابعة .

ومن ثم فان متقضى وطبيعتة هذا التخطيط الشامل يفضيان فيها الى الفارق الاول بين الاقتصاد المخطط والاقتصاد المرسل .

ذلك ان التخطيط الشامل اذ يستند كما نوهنا على التسلط على جميع موارد وطاقات واجهزة الاقتصاد القومى يستدعى تطبيقا اشتراكيا يتمثل فى التأميم والاصلاح الزراعى والتعاونيات الزراعية واقامة اجهزة تخطيطية مركزية واقليمية .

هذا بينما يعرف الاقتصاد المرسل عن هذه الملكية العامة لأدوات الانتاج فيحتفظ بالملكية الخاصة وتوارثها وبحرية عوامل الانتاج وباقامة المؤسسات الخاصة وجهاز الاسعار .

وغنى عن البيان ان هذا الفارق فارق هيكلى وتنظيمى ويتصل بهذا الفارق فارق أخر ينصرف الى الهدف فى هذين النوعين من الاقتصاديات .

وآية ذلك ان الاقتصاد الراس مالى يستهدف مواجهة الطلب الكلى الذى يمثل حاجات الافراد المعززة بقوة شرائية مستر شد بالاسعار ومستهدفا الحصول على اقصى ربح للمنظمين .

ويلاحظ فى هذا الصدد انه اذا ما تم توازن بين العرض والطلب فانه يكون عند ذلك السعر الذى يهيئ للمنظمين والرأس ماليين ربحا متوسطا . هذا فضلا عن ان هذا التوازن بين الانتاج والحاجات يكون توافقا لاحقا من الناحية الزمنية .

ويختلف الامر بالنسبة الى الاقتصاديات المخططة حيث يتم استحداث التوافق بين الحاجات الاجتماعية والانتاج باحصاء وتقدير هذه الحاجات وحساب جميع وسائل الانتاج فحساب مقدار وانواع الانتاج المشبع لتلك الحاجات ثم اختيار حجم وانواع الاستثمارات الكفيلة باحداث ذلك الانتاج .

ويرتبط بهذا انه بينما يحدث التوازن فى الاقتصاد المرسل فى وقت لاحق متيحا الفرصة امام الاختلالات التى تنبثق عنها الدورات الاقتصادية فانه فى الاقتصاديات المخططة يكون التوازن الاقتصادى مدبرا ومتعمدا كليا وجزئيا .

وثمة فارق هام بين الاقتصاديات المخططة والمرسلة يتصل بالاستثمار • واية ذلك انه : فـــي الاقتصاديات الحرة المرسلة غير المخططة يترك امر تحديد الحجم الكلي للاستثمار وتوزيعه بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وكذلك الاشكال الفنية التي يتمثل فيها القوى السوق ولقرارات مختلف المنتجين المستهدفين أقصى ربح ممكـــن •

بينما انه في الاقتصاديات المخططة يتم هذا كله بواسطة اللجنة المركزية للتخطيط •

واذا كان حتما ان الحكومة قد تتدخل في الاقتصاديات المرسلة غير المخططة بشأن الاستثمـــار الا ان هذا التدخل محدود وغير مباشر حيث يقنع بالتاثير على الحوافز الاستثمارية او السياســـات النقدية والأتمانية •

ويلاحظ انه في الاقتصاديات المخططة تقوم اللجنة المركزية للتخطيط بتحديد الحملة الكليـــة للاستثمارات عن كل فترة في صورة نقدية مستهدفة تحقيق التوظف الكامل •

كذلك فان اللجنة المنوة بها تقرر جميع الاسعار التي يجب ان يتم على اساسها الصفقات بـــين المؤسسات العامة بينما تتحدد الاجور واسعار البيع للمستهلكين في ظل ظروف السوق العادية •

هذا وتقوم اللجنة المركزية بتحديد معدل سعر الفائدة • وتتحصل القاعدة في هذه الحالـــة في انه يجب ان تحدد اسعار الفائدة عند ذلك المستوى الذي ترغب عنده المؤسسة ان تقترض لاجـــل اغراض الاستثمار مبلغا يعادل الجملة الكلية للاستثمارات التي قدرتها تلك اللجنة •

ويلاحظ ان كل مؤسسة وكل صناعة تكون مسئولة عن القيام بالاستثمارات في حدود معينة كلمـــا كانت قيمة الانتاج الاضافي الذي يمكن ان ينتج عن هذا الاستثمار محسوبا بالاسعار الجارية ـ او على رأي بعض الكتاب بالاسعار التي يبدو احتمال تحققها اكبر ما يمكن عندما يتم الاستثمار ـ تمثل مقدار مساويا او اكثر من التكلفة الكلية للانتاج بما في ذلك الفائدة على رأس المال المستخدم في الانشاءات الجديدة •

ومن الناحية الثانية فان المدخرات باعتبارها الجانب التمويلي للاستثمارات تقدر في الاقتصاديات الرأسمالية على اساس التفضيل الزمني للافراد وتأسيسا على مدخرات المؤسسات المساهمة في حـــين انه في الاقتصاديات الاشتراكية تقرر اللجان المركزية نسبة مايدخر من الدخل القومي •

ولا توجد ثمة حاجة في الاقتصاديات المخططة الى ان يتقرر معدل الاستثمار على اساس التفضـــل الزمني للتشمرين على نحو ما يحدث في الاقتصاد الرأسمالي حيث تياثر ذلك المعدل تاثيرا مباشـــرا بالسياسات النقدية والمالية •

ويتصل بهذا الفارق ايضا فارق توزيع الاستثمارات • ووجة ذلك ان الاقتصاد المخطط يفترق عن الاقتصاد الحر غير المخطط من حيث الطريقة التي يتم على اساسها توزيع الاستثمار بين مختلف

قطاعات الاقتصاد القومي — الامر الذى يقتضى الى فروق هامة بالنسبة الى مجرى التنمية الاقتصادية والى معدل سرعتها وربما الى بعض صورها وانماطها فى هذين النوعين من الاقتصاديات .

ويتحدد النمط التوزيعى للاستثمارات فى الاقتصاديات الرأسمالية على اساس ما تقرره الوحدات الاقتصادية الكبيرة العدد من قرارات استثمارية تصدر فيها عن عامل الاسترباح ومستر شدة بالنسبة اليها بالتنبؤات المستمدة من مجريات النشاط الاقتصادى فى الماضى ومعتمدة على الاحصاءات وبعض المؤشرات الاقتصادية المتاحة والمتعلقة بالاسعار والدخول والانماط الاستهلاكية .

ويختلف الامر فى الاقتصاديات المخططة حيث يتم ابتداء ذى بدء اعداد مجموعة متناسقة من القرارات الاستثمارية وقبل ان تخصص اية موارد للاغراض الانشائية او الاستثمارية .

ويلاحظ فى هذا الصدد ان المعايير الاستثمارية التى يتم على اساسها اختيار وتوزيع الاستثمارات تختلف من حيث هدفها وشمولها وطبيعتها فى الاقتصاديات المخططة عنها فى الاقتصاديات الحرة على نحو ما سنفصله فيما بعد .

وثمة فارق هام آخر بين الاقتصادين موضع المقابلة يتحصل فى انه لا توجد حاجة الى ان يتقرر الشكل التكنيكى للاستثمار على اساس اكثر انواع ربحية ولو ان هذا قد يكون عاملا حاسما ما دام الاختيار متروكا للمؤسسات بشأن اختيار التكنيك .

وفضلا عما سبق فان الاقتصاد المخطط يغاير الاقتصاد المرسل من حيث التقدم التكنولوجى .

وآية ذلك انه يوجد اتفاق بأن النظام الرأسمالى الحر اكثر جاذبية للتقدم التكنولوجى من الاقتصاد الاشتراكى نظرا لان ما ينتظمه من محاولات البقاء وعوامل الربح تؤدى الى كثرة استخدام وسائل الانتاج الحديثة .

غير اننا اذا ما اخذنا بما يؤكده شومبيتر من انه فى الوحدات الانتاجية الكبيرة يصبح التقدم التكنولوجى او تهاثيكيا — اى " يتنزل التجديد ذاته الى مستوى الروتين " فانه يسقط من اساسه الاعتراض المضاد للنظام الاشتراكى والقائل بانه لا يلقى بالا الى التقدم التكنولوجى .

ونحن اذا ما سلمنا بهذا الراى فانه يمكن للنظام الرأسمالى الحر والاقتصاد المخطط ان يحققا كلاهما مستوى اعلى من التقدم الفنى .

ونود ان نشير فى هذا الصدد الى انه فى ظل ظروف المنافسة الحرة قد تجد الوحدات الاقتصادية الصغيرة انه من قبيل المجازفة استحداث تجديدات ثورية فى الطرق التكنولوجية .

ومهما يكن من امر فانه اذا كان التغير التكنولوجى يحدث اسرع فى الاقتصاديات الحرة الا انه يكون ايسر واساس فى ظل الاقتصاديات المخططة .

ووجه ذلك انه فى الاقتصاديات الحرة قد تعارض بعض المؤسسات اعتناق التجديدات التكنولوجية مما يؤخر انتشارها — الامر الذى لا يحتمل حدوثه فى ظل الاقتصاديات المخططة .

ويختلف الاقتصاد المخطط عن الاقتصاد الحر بأنه في الاول لا يقتصر الامر على تخطيط الاستثمار وانما يتعداه الى تخطيط الانتاج والاستهلاك وكذلك تخطيط التجارة الخارجية والقوى البشرية مع تخطيط الاسعار والنواحي المالية والنقدية والائتمانية وذلك لاحل تحقيق التناسق والترابط والتوازن بين اجزاء الخطة الاقتصادية الشاملة .

وهناك فارق هام بين الاقتصاديات المخططه والاقتصاديات الرأسمالية الحرة يرجع الى الناحية التوزيعية حيث يؤدي التركيب الهيكلي والاداء الوظيفي للنظام الحر غير المخطط الى أن تتآمر عوامل الملكية الخاصة والميراث ونظام الاسعار والسوق على زيادة حقوق التملك على حساب الاجور وعلى احداث تفاوت فيما بين هذين النوعين من العائد .

هذا في حين انه في الاقتصاد المخطط القائم على اساس من الملكية الجماعية والعدالة التوزيعية يختفي التفاوت الاقتصادي الانف الذكر .

واذا كان الاقتصاد الحر غير المخطط يدعى قيامة على اساس الحرية الاقتصادية بينما يتم نوع من الاكراه من حيث تخصيص الموارد وتوزيع القوى البشرية ومن حيث انواع وكميات الانتاج والاستهلاك في الاقتصاد المخطط الا ان هذه الدعوى ترد عليها محددات كثيرة اهمها ان الحرية المقول بها في الاقتصاديات الرأسمالية لا تعدو ان تكون زخرفا من القول لا يبقى منه شئ كثير في مجال الواقع مما قد يضيق صدر هذه الذكرة عن شرحه بإسهاب .

كما انه من الناحية الثانية اذا كانت الحرية تخضع لقيود ومحددات في الاقتصاد المخطط فانما ذلك لتحقيق الصالح العام وصالح جميع الافراد .

وننتقل الآن الى اختلاف جوهري وجذري بين الاقتصاد والمخطط وغير المخطط يدور حول عنصر التأكيد .

نحن لو سلمنا جدلا بأنه يمكنة الهيئات القرارية في الاقتصاد السوقي ان تقدر الاسعار المستقبلة على اساس الاسعار الحالية والماضية مع امكان التنبؤ بكافة القرارات الاستثمارية من جميع الوحدات الاقتصادية لزال الفارق بين نوعي الاقتصاد موضوع الحديث .

وغني عن البيان ان الواقع يؤكد عدم امكان توافر هذه المعلومات وبالتالي عدم التوافق والتنسيق بين القرارات الاستثمارية في الاقتصاد المرسلة .

وهذا النوع من عدم التأكد هو ما يشير اليه كروسمان ضمنا عندما يتحدث عن عدم التأكد القانوني الناشئ عن نقص الاتصال الذي يتمثل في ان اي شخص قراري لا يجد سبيلا الى معرفة القرارات التي يزمع زملاؤه اتخاذها وتنفيذها .

وهو يرى ان عدم التأكد في هذه الحالة لا يقل من حيث اهميته عن الاحتمال الناشئ عن الافعال العشوائية للطبيعة والتغيرات غير المعتنى بها في دالة تفضيل المستهلك .

ويضيف كوب مان أن اعتماد القياس القراري لانه وحدة اقتصادية على قرارات الاخرين لايترك مجالا للتوزيع السعري السابق ٠

واذا كان هذا الاحتمال كبيرا وكان حذر اوتشاؤم المنظمين حياله كبيرا فانه يمكن ان يوصم القرارات الاستثمارية ويشل النمو كلة ٠

هذا ولا يفوتنا ان نشير الى ان الاحتمال السابق ليس هو الاحتمال الوحيد ، حيث انه توجد ومجهولات اخرى كتغير السكان ورغباتهم وانماطهم السلوكيه ومساهمتهم فى الانتاجية مما يعتبر حاجزا زمنيا للتخطيط ٠

ويترتب على عدم التأكد فى الاقتصاديات الرأس مالية الحرة تضارب وعدم تناسق القرارات الاستثمارية والانتاجية وان كان قد يحدث تناسق لاحق من خلال جهاز السوق ٠

هذا بالاضافة الى الحذر المتناهى والى الضياع الاقتصادى مما قد ينتهى الى ضعف معدلات النشاط الاستثمارى ٠

غير اننا اذا ماانظرنا الى الجانب الثانى المقارن للصورة لألفينا هنالك التخطيط فى الدول الاشتراكيه الذى يحول دون حدوث هذا التضارب بفضل قيام الملكية العامة لادوات الانتاج بدلا من الملكية الخاصة ووجود هيئة مركزية للتخطيط تتوافر لديها البيانات الاحصائية الشاملة الدقيقة عن الاستثمار كما تتأكد من تحقيق التناسق سلفا وليس أجلا على نحو ما يحدث فى الاقتصاديات الحرة ٠

ومن ثم فانه يمكن القول بان النمو الاقتصادى يكون اهدى واساس واسرع فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة عنه فى الاقتصاديات الرأس مالية الحرة ٠

واذا كانت هذه الاخيرة قد احرزت معدلات تنموية عالية على حساب عللها الاصلية من الدورات الاقتصادية فان هذا يعزى الى ماتجره المناقشة الانتحارية ونزاع الاسترباح على حساب المجموع من التكاليف على ادخال الاختراعات والتجديدات والترسيد فى الانتاج بدرجة واثر قوى مما يترتب على عدم التأكد وعدم التناسق ٠

ولقد ضربت الدول الاشتراكية ذات الاقتصاديات المخططة تخطيطا شاملا بسهم وافر فى مجالات التقدم الاقتصادى جعلها تصبح فى وقت قصير فى مقدمة الدول المتقدمة اقتصاديا ٠

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى

دكتور محمد مبارك حجير

المحاضرة السادسة

ديسمبر ١٩٦٥

التخطيط الاقتصادى
ووضع البرامج الاقتصاديـــة

المحاضرة رقم (٦)

قد يطلق على الخطط الجزئية لبعض وحدات الاقتصاد القومى اولاحد قطاعاته او انشطتـــه اصطلاح البرامج الاقتصادية ٠

ويمكن القول بأن البرامج الاقتصادية ـ شأنها شأن الخطط الاقتصادية ـ تستهدف التسليم بالسير التلقائى للاقتصاد القومى وتعمد الى التسلل على مجرياته توصلا الى تحقيق اهداف معينـة وذلك بعد جمع البيانات والاحصاءات والدراسات المتعلقة بالامكانيات ثم تحدد الوسائل والسياسات الكفيلة بادراك هذه الاهداف ٠

ويذهب بعض كتاب التخطيط الاقتصادى امثال جان تنبرجن الى ان البرنامج يتضمن جميـــع ما يرغب فيه من استثمارات عامة وخاصة وان اصطلاح البرامج يتصرف الى برامج الاقتصاد القومى باسره

ومن اهم البرامج الاقتصادية العامه تلك التى تضعها الدول الحديثة لاستغلال مواردهـــا الطبيعية كما هو الحال فى دول امريكا الجنوبية ونيوزيلند واستراليا والتى تستعين بها الـــدول الحديثة العهد بالاستغلال لتطوير اقتصادياتها وتنميتها بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانيـة بغية رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل على نحو ما اخذت به الباكستان والفلبين والملايو ٠

ويمكن أن تقسم البرامج الاقتصادية من حيث اجالها الى الطوائف الثالثة الذكر =

اولا ـ البرامج الطويلة الاجل التى تضم المشروعات الطويلة الاجل تشمل المعالم الاساسية التى حددها ستالين غداة وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها البرامج السنوات الخمس الثلاثيـــة (١٩٤٦ ـ ١٩٦٠) لزيادة انتاج الفحم والصلب فى الاتحاد السوفيتى الى ثلاثه امثال ماكان عليه قبل الحرب ٠

ثانيا ـ البرامج المتوسطه الآجال (خمس سنوات) ـ وهذه البرامج تصور ميزانيات الاقتصـــاد القومى او بعض قطاعاته

وتحدد فى هذه البرامج الموارد والاستخدامات فى صورة مشروعات مختارة طبقا لمعايير اولويـــه

معينـــــــة ٠

ثالثا — برامج قصيرة الاجل تتراوح مدتها بين عام وثلاثه اعوام ٠

وقد تكون هذه البرامج وقتيه موجهه لعلاج تضخم او انكماش نقدى او لمواجهة ركود عارضه او بطالـه حادة ٠

وقد تستهدف هذه البرامج تسلط الحكومة على مراكز التوجية فى الاقتصاد القومى او تعديـل وتشكيل القطاع العام بحيث يتجاوب مع اوجه النشاط فى الاقتصاد القومى او لتصفيه الاوضاع المتعارضـة مع الاسس الضرورية لاقامة التخطيط الاقتصادى ٠

وتوى ان نشير الى ان البرامج الاقتصادية سمات مميزة نوجز اهمها فيما يلى =

اولا — يجب ان تتسق سياسة البرامج الاقتصادية مع مرحلة النمو فى البلد ومايقتضية ذلك من اوضاع وتدابير ٠

. وآية ذلك انه فى المراحل المبكرة للنمو حينما لاتكون الخطوط العامه للانتاج قد تحددت بعد وحيث تعتقد التسهيلات العامة الضرورية لاقامة الاستثمارات فانه لايكون من المناسب وضع برامـــج تصوبه مفصلة ويفضل فى هذه المرحلة الاكتفاء بمعدل جزافى عام ٠

وتتجلى هنا اهمية وضرورة خصائص ومزايا التكلفة النسبية وفى هذه المرحلة تكون البيانـــات والاحصاءات بالاسعار المحتملة للمنتجات واسواقها الخارجية ضرورية وهامة بينما تعتبر البيانـــات المتعلقة بتطور السوق المحلية وانسامها اقل اهمية ٠

هذا ويعتبر تقويم بعض المشروعات الاستثمارية العامة هاما فى المرحلة المذكورة ٠

ومما هو جدير بالذكر انه قد اتضح من الخبرة العلمية فى ارساء اسس التنمية الاقتصاديـــة بامريكا اللاتينية حقيقة هامة مضادها وجود نقص تراكمى فى الكفاية الانتاجية فى قطاعات اساسيـة معينة ولاسيما قطاعات النقل والقوى مما يستوجب تنمية هذه القطاعات بمعدل اعلى نسبيا من غيرها خلال المراحل المبكره للنمو الاقتصادى نظرا لان التوسع فى معظم الانشطة الاخرى يعتمد على مرونه معينة فى القطاعات المنوه بها ولان هذه الاخيره لايمكن ان تتزايد تدريجيا جنبا الى جنب مع الطلب المتزايد عليها ٠

ومن ثم فانه يجب عند اعداد الدراسه المبدئية للبرامج ان يقدر مركز هذه القطاعات الاساسيه فاذا ما تضح انها تعمل بكامل طاقتها فان ثمه عقبات سوف تثور فى سبيل تنمية الانشطه المتعمدة عليها

واذا ماتبين نقص فى احد القطاعات فانه يجب ان يؤخذ فى الاعتبار الوقت اللازم للتوسع فيه ٠

ويجب فى هذه الحالة الى جانب علاج النقص البادئ تزويد القطاع المذكور بدرجة اعلى من المرونه بحيث تتحول العناصر المعوقه الى قوى دافعة لتنمية الانشطه المعتمد عليها ٠

وقد يكون من المفضل الاعتماد على الاستيراد او لعلاج الضعف فى صناعات السلع الرأس مالية ٠

اما فى المراحل التاليه لعملية التنمية فان المنهاج المفضل يكون اكثر تخصصا وتحديدا مما يحتاج الى مهام متنوعة تقسم على قطاعات اكثر وتقام على شطر برمجى اكثر تفصيلا للطلب الداخلى ٠

وتظهر الحاجة فى هذه المرحلة الى دفع وتحريك المشروعات الصناعية الخاصه هذا ٠ وتفضيل عند تصميم البرامج فى هذه المراحل البدء من جانب التكاليف بدلا من جانب الطلب ٠

ثانيا — يجب ان يكون لواضعى البرامج الاقتصادية نظره واسعة الى نمط التنمية المستهدف للبلد كما يجب ان يعكس التنمية الممكنه للناتج القومى ٠

ثالثا — تتوقف طبيعة البرمجه على مدى تقبل الشعب للتدابير الحكومية وعلى مدى استعداده لتحمل التضحيات الضرورية لانجاح البرامج الاقتصادية ٠

رابعا — تعتمد درجه ونوع البرمجه كذلك على درجه النشاط والمبادأة فى القطاع الخاص ٠ بحث انه اذا كان هذا القطاع متخلفا او سلبيا لايستدعى الامر اما مزيدا من المبادأة فى القطاع العام او التوسل بكثير من المغريات الاقتصادية او مزيد من عوامل النمو والدفع فى القطاع الخاص ٠

خامسا — يتوقف نوع البرمجه الى حد ما على نوع ومدى الاختناقات التى تحيق بالاقتصاد القومى والتى قد تكون ذات طبيعة عامه كندره راس المال والنقد الاجنبى او ذات طبيعة خاصه كندره العمال المدربين

سادسا — تتوقف البرمجه كذلك على نوع وطبيعة البيانات المتاحة وغنى عن البيان ان عدم توافر البيانات الشاملة الوفيره لايساعد على تصوير حسابات مناسبه تصلح اساسا طيبا لوضع البرامج التنمية الاقتصادية

وليس يخاف ان نوع وحجم البيانات الاحصائية تتصل بمرحلة النمو التى تمر بها البلد وتتشكل بالاهداف المناطه بالبرامج الاقتصادية ٠

سابعا — يجب ان يقسم البرنامج الاقتصادى بالتناسق الذى يتمثل فى الشروط التى يجب ات تخضع له بيانات التنمية الخاصه بالمؤسسات الفردية ٠

ويتصل بهذا ايضا عدم زيادة جملة الموراد الكلية مع مقدار مايتاح منها ٠

كذلك فان المقادير المنتجة يجب ان تباع مما يستوجب ان ترتبط اسعارها باسعار عوامل الانتاج اللازمة لأنتاجها ٠ كما يجب ان يتوافر التناسق والتجانس بين مختلف الصناعات حيث ان بعضها استخدامات لمنتجات البعض الآخر ٠

هذا ويتعين ان يتحقق توازن بين الواردات وبين مايدفع نظيرها من صادرات ٠ ويجب من الناحية الثانية ان تتوازن حصيلة الضرائب وما فى حكمها بالاضافة الى القروض والتمويل بالعجز مع النفقات الكلية للبرنامج ٠

ويستلزم شرط التناسق فى حالة تصميم برنامج يتعلق بالاسواق المحلية انه اذا ما استهدف مثلا زيادة الصادرات فان الامر يستدعى تحليل الطلب بالنسبة الى الاسواق الخارجية ٠

ولقد يتكشف بحث الموقف عن عدم تناسق خارجى اذا ما اتضح ان بلدا آخر قد وضع برنامج تنمية مماثل الامر الذى يستدعى تحاشى الازدواج ٠

اى ان شروط البرمجه لاتقف عند الحدود الاقليمية للبلد المعنى وانما يمكن ان تكون على الصعيد الدولى من خلال اتفاقات ثنائية ٠

مذلك فانه يجب ان يؤخذ فى الاعتبار عند وضع برنامج اقتصادى المدى الذى يمكن ان يعتمد عليه فى تطبيق الوسائل التكتيكية للبرمجه وذلك بالنظر الى الظروف الخاصة فى كل حالة وفى مقدمتها مرحلة النمو ٠

ويقام البرنامج الاقتصادى الشامل للوحدات الاقتصادية الكبيرة عادة على اساس التنبؤ بالسكان ونسبة القوى العاملة المتاحة خلال اجل البرنامج ٠

ويوضع فرض بالنسبة الى زيادة الانتاجية مما يمكن اعتباره مؤشرا لزيادة النمو المادى المستهدف كما يعتمد عليه كمؤشر لما يفترض ان يكون ممكنا ٠

ويتخذ ايضا فرض بالنسبة الى الواردات بناء على متوسطها من الناتج مع امكان تعديلة بهدف الالمام بالتكوين المستقبل للناتج المحلى ٠

ويمكن على اساس تقدير الواردات الرأس مالية تقدر الصادرات المتاحة ٠

ويعتبر موضوع امكان بيع هذه الصادرات واسعا رئيسا عنصرا هاما فى البرمجه ٠

ومن المعلوم ان الدخل القومى يساوى الموارد القومية مطروحا منها الواردات

ويمكن على اساس الضرائب ومعدل الادخار ان يقدر ماذا ستكون عليه الضرائب والمدخرات ومعدلات نموها المحتله ٠

ويعتمد على معامل رأس المال لتقدير كفاية المدخرات والواردات الرأس مالية فى زيادة رأس المال القومى الى الحد الضرورى لتحقيق الدخل القومى المستهدف ٠

وبعد هذا نعد المرحلة الثانية للبرمجه — وهى المرحلة الصغرى ذات البرامج الصغيرة التى تتعين عندما نريد الاجابه عن هذا السؤال :

مما هى انواع السلع الواجب انتاجها ٠

وتأتى الاجابه من ناحيتى الطلب والعرض ٠

ويمكن القول بانه مع افتراض ثبات الاسعار تقدر المبيعات المتوقعة من مختلف انواع السلع ٠

هذا ٠ ويقدر الطلب المحلى المشتق من زيادة الدخل القومى والذى تنفق الزيادة منه على ضروريات اقل وكماليات اكثر نسبيا ٠

ويمكن ان يعتمد على الدراسات المتاحة فيما يتعلق بالطلب الخارجى وتحلل فى هذا الصدد البيانات التى تغطى اقصى طوائف يمكن مقارنتها من السكان فى البلاد الاخرى ٠

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالطلب على السلع الاستهلاكية النهائية فانه يعتمد على احصاءات ميزانية الاسرة واحصاءات تجاره التجزئه وعلى البيانات الخاصة بالانتاج والصادرات والواردات والتغير فى المخزون ٠

ونرى ان نشير فى هذا الصدد الى ان العلاقة بين الناتج الكلى ورأس المال الكلى نشير الى رأس المال فى شكل معدلات انتاجية ومخزون صالح للاستخدام ٠

ويجب ان يكون انتاج السلع الاستثمارية مكبرا ولا سيما فى حالة فترات التشييد الطويلة بحيث يسمح بطول العملية الانتاجية ومن ثم فان النشاط الاستثمارى فى شعبة معينة يتحدد على اساس الاحتياجات الرأسمالية ٠

ويجب ان يؤخذ فى الاعتبار عنصر التراخى الزمنى الذى يتدخل فى تنفيذ المشروعات الاستثمارية الكبيرة ٠

وقد يكفى فى مرحلة البرمجه على اساس الوحدات الكبيرة الاعتماد على تأخير زمنى متوسط لجميع الانشطة الاستثمارية على ان يعتمد فى مرحلة البرمجة الصغيرة على حساب اكثر تفضيلا وتحديدا يقوم على نوع النشاط الاستثمارى المرغوب فيه ٠

وفيما يتعلق بالمصادر الاحصائية التى يمكن الاعتماد عليهما فى استنباط المعاملات الضرورية للبرامج فانه يفضل فى هذه الناحية والرجوع الى السجلات التاريخية للبلد نفسة وذلك عن فترة طويلة كافية ٠

اما بالنسبة الى معاملى الورادات ورأس المال فانه يفضل الاعتماد على متوسط عشر سنوات بحيث يمكن تفادى الاثار الدورية المحتملة ٠

واذا ما كانت هذه الاحصاءات غير متاحة فانه يمكن الاعتماد على بلاد مناظرة من حيث التركيب الاقتصادى ودرجة النمو والظروف الاقتصادية ٠

ويتبلور البرنامج آخر الامر فى مجموعة من المشروعات ينتظم القطاع الخاص تزيدا وتنقص نسبتها تبعا لنوع النظام الاقتصادى والاجتماعى ٠

ويلاحظ ان عدم تنفيذ مشروعات القطاع الخاص يؤدى الى تخلف اهداف برنامج التنمية الخاصة بمعدل النمو مما يقتضى اتخاذ سياسات وتدابير معينة لاجتزاب هذه المشروعات وضمان تنفيذها ٠ وتثور فى هذا الصدد مشكلتان =

الاولى = هى تقدير سلامة المشروعات وتفعها مما يبرر اختيارها ٠

والثانية = قلة المشروعات المقدمة فى القطاع الخاص زالنظر فيما اذا كان يمكن اقامتها على اساس المعلومات العامة عن النوع المتاح فى البرنامج ٠

ويلاحظ ان جانبا من الاختيار يعتمد على معرفة ما اذا كانت مشروعات البرنامج يتنسق مع الصورة العامة للتنمية فى الدولة ـ الامر الذى يتطلب تقدير عدد الاسواق وتقدير التكلفة ٠

هذا ويجب اعادة النظر فى البرنامج كلما تغيرت الظروف او رؤى تعديل الاهداف او اتيحت بيانات احصائية اكثر دقة ، كما تعين متابعة تنفيذه ٠

محاضـــرات فى التخطيط الاقتصادى

دكتور محمد مبارك حجير

المحاضرة السابعـــــة

ديسمبر ١٩٦٥

بعض انواع التخطيط الاقتصادى

المحاضرة رقم (٧)

توجد ثمة انواع مختلفة للتخطيط الاقتصادى على حسب نوع الاقتصاد موضوع التخطيط ومرحلة النمو والامكانيات الفنية والادارية المتاحة وسوف نتناول طرفا من هذه الانواع فيما يلى =

اولا ـ التخطيط الاقتصادى الاشتراكى الشامل وغير الشامل = يقوم التخطيط الاقتصادى غير الشامل على اساس وجود قطاع اشتراكى مخطط بحيث يتأكد من سير الظروف الاقتصادية ان اقامته لم تستهدف مجرد علاج مؤقت لبعض المشاكل والصعوبات المؤقته وانما كانت بهدف اتخاذه خطوة فى سبيل الاشتراكيه والتأميم ، كما يتعين ان يكون لهذا القطاع من الاهمية النسبية بما يمكنه من النمو نموا مستقلا وفقا لخطه اقتصادية دون ان يكون خاضعا تماما للتقلبات التى تعترى القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ويؤخذ سبل هذا النوع من التخطيط فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة على غرار ما حدث فى انجلترا خلال حكومة العمال وكذلك فى الاقتصاديات الناهضة الحديثة التحرر ، هذا فضلا عن استخدامه بدرجة اقل فى الديمقراطيات الشعبية الاوربية التى تجتاز مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وحيث يقوم قطاع اشتراكى يضم المشروعات المؤممة والتعاونية الى جانب قطاع صغار منتجى السلع الخاصة وقطاع رأسمالى

وتجدر الاشارة الى انه لايتسنى ان يوجد فى ظل التخطيط غير الشامل قطاع مؤمم ومصارف ومراقب يضم المؤسسات الكبيرة بحيث يمكن ان تسرى عليها قواعد وفنون التخطيط المرن نظرا لما يمكن ان يفضى اليه وجود هذه القطاعات مجتمعة من اسباب التناقض الخاصه بمرونه التخطيط وما يؤدى اليه من تناقض فى سياسات الاسعار والانتاج بين القطاعين الاول والثالث وبين القطاع الجزئى .

هذا ويمكن القول بأن الانظمة الاقتصادية المركبة تتضمن التخطيط الجماعى الجزئى .

ويلاحظ بالنظر الى هذه الاقتصاديات ان الانظمة الاقتصادية المبنية اساس على نشاط المؤسسات الخاصة قد تسمح جزئيا بمبدأ الاشباع الجماعى للحاجات عن طريقين مختلفين =

فهى قد تساعد على اشباع الحاجات فى نطاق التخطيط الاقتصادى الجماعى بضعف الحكومى او غير الحكومى او قد تضع انظمة تخطيطية حكومية جزئية فى ميادين الانتاج والتوزيع مؤكدة بذلك تمدد النطاق الواسع للحاجات العامه ٠

ويمكن ان نقسم وسائل التخطيط الحكومى الجزئى من حيث الخصائص النوعية الى وسائل وتدابير ايجابية واخرى سلبيه ٠

وتتمثل التدابير الايجابية لوسائل التدخل الحكومى الموجهه الى تشجيع انشطه معنية فى مجالات الانتاج والتوزيع و (او) الاستهلاك ٠

ونظير التدبير السلبية فى انواع التدخل الحكومى المستهدفه تثبيت انشطه اقتصادية معينه ذات طبيعة خاصه ٠

واذا كان هذا النوعان من التدبير لاتتباين من حيث اتساعها او عمقها الا انها تتراوح من حيث درجاتها بين الوسائل الشفوية والمكتوبه والاغرائية المستهدفة تشجيع او تثبيت بعض انواع الانشطه فى ميادين الانتاج والاستهلاك والتوزيع ٠

ولقد تبلغ هذه التدابير على درجاتها عندما تستهدف تشجيع الافراد على ممارسة بعض انواع الانشطه المرغوبه بمقربات من الاعانات والمكافأت او عندما يقصد بها الى الاعراض عن هذه الانشطه بواسطه الحصص والرسوم والضرائب بحيث يمكن بهذه او بتلك التاثير على التكاليف والعوائد المحدده للدخول النقدية والاشباع الحقيقى من انشطه اقتصادية معينة ٠

ويتلو مما سبق سياسات المتبع الحكومى المطلق المقترن بالغرامات أو العقوبات وذلك امافى صورة متبع نهائى واما فى شكل حلول الحكومة محل المشروعات الخاصة بواسطة التخطيط الدكتاتورى

ويقسم التخطيط غير الحكومى او الخاص بقيامة على اساس القوانين الخاصة كالتعاونيات أو النقابات ٠

وقد تساهم الحكومة فى بعض انواع من التخطيط الجماعى الخاص أو تشجع عليها ٠

يلجأ الى هذا التخطيط عندما تحول ظروف معينة دون تأميم وسائل الانتاج المستخدمة في بعض فروع الاقتصاد القومي وحيث لا يتسنى انتظام عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصغيرة في ظل خطة اقتصادية بحيث تقضي هذه الظروف الى أن يشتمل القطاع الاشتراكي المخطط على جميع المؤسسات الانتاجية الكبيرة بينما تظل باقي المؤسسات والفروع في ظل القطاع الخاص ٠

ونود أن نشير الى ما يثيره هذا النوع من التخطيط من مشاكل خاصة بالتنظيم الواجب فرضه على القطاع الخاص وبالعلاقات التجارية بين القطاعات المخططة وغير المخططة وبالمشاكل المالية ٠

ومهما يكن من أمر فان كثير من المشاكل والعقبات الاساسية قد تختفي في ظل الاقتصاد المخطط جزئيا على أساس أن القواعد المحددة للاسعار في القطاع المخطط يميل الى أن تطبق في القطاع التنافسي خلال تقلبات السوق اللهم الا اذا قامت في القطاع الخاص مؤسسات كبيرة احتكارية ٠

صفوة القول ان التخطيط الاقتصادي الجزئي يقتضي بفرض واجبات ملزمة بالنسبة الى القطاع الاشتراكي مجرد وضع اهداف مؤسسة على التنبؤ فيما يتعلق بالقطاع الخاص ٠

غير انه يلاحظ ان ثقل وزن القطاع الاشتراكي كفيل بأن يسمح للقطاع الخاص بالاتحاد معه وذلك اما بالزامه بان ينهج نهجا تعاونيا اما بالتنافس معه تنافسا مجديا ٠

وقد تتاح للقطاع الاشتراكي ذي الاهمية النسبية الكبيرة ان يؤثر في تطوير الاقتصاد القومي برمته وذلك على نحو ما كانت تسير عليه الرقابة في السياسة الاقتصادية الجديدة في روسيا حتى عام ١٩٣٠

ولا يسعنا بعد هذا الى ان نقرر مع روبنز بانه " عندما يكون هنالك تخطيط جزئي فان الموقف يكون أسوأ مما لو لم يكن هناك تخطيط كلي " ٠

ونحن نصدر في هذا عما سبق أن رددناه في المحاضرات السابقة من التخطيط الاقتصادي الذي نؤمن به هو ذلك الاسلوب العلمي والعملي المستند الى التسلط على جميع موارد وطاقات واجهزة الاقتصاد القومي لاجل استغلالها افضل استغلال مؤديا الى تحقيق اعلى نمو اقتصادي واقصى رفع لمستوى معيشة جميع افراد المجتمع بادنى تكلفة واقل فقد اقتصادي وفي اقصر وقت مستطاع مع اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك كله ومتابعته ٠

ذلك هو التخطيط الاقتصادى الشامل الذى يتفوق على سلفه الجزئى من حيث نطاقه ودعائمه واهدافه وفاعليته ٠

فالتخطيط الاقتصادى الشامل يعتبر على نحو مايتمثله اوسكارلانج سمة اساسية للاشتراكية ويتضمن حقيقة مفادها ان الاقتصاد الاشتراكى لاينمو تلقائيا وانما تعاد تنميته وتوجيهه بالادارة سير وعمل القوانين الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية لتوجيهات ارادة البشر لخير المجموع كله ٠

ويبدأ هذا التخطيط الشامل بالتدخل المباشر للدولة فى العلاقات الاقتصادية تدخلا يستهدف تصفية العلاقات الرأسمالية للانتاج والتسلط على القطاعات غير الاشتراكية الباقية فى الاقتصاد القومى تلك الرقابة التى تكون ممكنة على اساس وجود قطاع اشتراكى دعائمه التأميم والاصلاح الزراعى والتعاونيات وذلك تحقيقا لما سلف ان المعنا اليه فى تعريفنا للتخطيط الشامل ضرورة التسلط على جميع الموارد والطاقات المادية والبشرية والمالية وتوجيهها كاملا بحيث يمكن التوصل الى اقصى نمو للدخل واعلى رفع للمستوى المعيشى لجميع افراد المجتمع فى اقصر وقت وبادنى تكلفة ٠

كذلك فان التخطيط الاقتصادى الشامل يقوم على هيئات مركزية واقليمية تعكف على تجميع البيانات التخطيطية وتسهم فى وضع الخطة وتجزئتها على مستوى الاقليم والمشروع ثم تتابع تنفيذها ٠

والتخطيط الشامل يمتد الى تخطيط العملية الاقتصادية جميعها من بدايتها الى نهايتها فى جميع القطاعات والانشطة وعلى مستوى السلعة فيخطط الانتاج والاستهلاك والاستثمار والعلاقات الاقتصادية الخارجية والتمويل والاسعار ٠

ومن ثم فانه يتضح ان التخطيط الشامل اوسع نطاقا وأكثر عمقا وأوفر تفصلا وتنظيما وأوسع اهدافا من التخطيط الجزئى ٠

ثانيا — التخطيط الاقتصادى والبرامج الخطية : والبرامج الخطية وسيلة فنية من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية ٠ وهى تعالج فى العادة مشاكل يقتضى حل الرفع الى الحد الاقصى أو الخفض الى الحد الادنى لقيم خطية خاصة لعوامل محددة تكون فى العادة على هيئة عدم تعادل خطى ٠

ويلاحظ ان صفة الخطية قد تنقصها الدقة لانها قد لاتنطبق على المشاكل التى تحاول حلها ماحدا بالبعض الى تسمية هذا النوع التخطيط لانشطة متداخلة او تحليل النشاط ٠

ولقد ارسى اساس هذا النوع من التخطيط الاقتصاديون النمسويون والالمان خلال النصف الاول من القرن العشرين ثم مالبث أن اكتسبت أرضا جديدة وأسسا اقوى بفضل الدراسات التى تمت فى الولايات المتحدة عام ١٩٣٩

كذلك فان مشاكل الحرب قد هيأت زادا جديدا لتغذية دراسات البرامج الخطية حيث ان معظمها لم يتسن حلها حلا عاجلا ودقيقا الا بواسطة هذه البرامج ٠

هذا ويمكن القول بان مشكلة التنمية الاقتصادية تعتبر أصلا مشكلة الحدود القصوى والدنيا (البرامج الخطية مع وضع عوامل محددة وذلك نظرا لان هذه الوسيلة تستخدم اساسا فى المشاكل التى يقتضى حلها التوصل الى هدف معين يمكن تحديده فى صورة ادنى تكلفة وأعظم انتاج ٠

ومن ثم يؤخذ عامل راس المال فى الدول الناهضة كحد ادنى بينما يهدف الى الانتاج أو الدخل بأقصى حد ٠

وتقوم اولى مراحل وسيلة البرامج الخطية على التوصل الى نقطة واحدة هى نقطة التوازن العام للمستخدم ــ المنتج ٠

ويلاحظ أن وسيلة البرامج الخطية لاتساعد على التنبؤ بما سوف يحدث مستقبلا أو تقدير مقاييس السلوك الاقتصادى وانما هى قاصرة على تبيان ما يجب عمله لتحقيق اهداف معينة ٠

ومما هو جدير بالذكر أن مشكلة النقل كانت اولى المشاكل التى طبقت فيها وسيلة البرامج الخطية على يد هتشكوك وكوبمان ٠

وقد كان جوهر المشكلة يتحصل فى البحث عن النظام الاقتصادى الامثل لكى ننقل من مجموعة موانى شحن سلعة متجانسة الى مجموعة اخرى من موانى التفريغ ٠

ويمكن ان نسوق مثالا مبسطا فى هذا الصدد يتحصل فى فرض انه يراد نقل بضاعة بين بلدين على بعد ٥٠ كيلو متر وليس لدى صاحب البضاعة سوى جنيهين ولا توجد الا وسيلتان انتقال هما السكك الحديدية حيث تكلف الاجرة قرشين للكيلو متر والمركب النيلى حيث الاجرة قرش واحد للكيلو متر ٠

والسؤال هو : ماهى الطريقة التى يمكن ان يستخدمها صاحب البضاعة بحيث ينقل باسرع مايمكن بضاعته ؟

والحل السليم الذى يمليه استخدام وسيلة البرمجة الخطية هو ان يسافر هذا الشخص ١٠٠ كيلو متر بالمركب و ٥٠ كيلومتر بالقطار ٠

ونرى أن نضرب مثالا ثانيا لاستخدام البرمجة الخطية على مستوى التنمية الاقتصادية ٠

فاذا ماتلاحظ لنا ان معظم القطاعات الجزئية الزراعية ذات فوائض مع قليل من الاستثناءات وان الارض القابلة للزراعة هى العامل النادر ٠

ومن ثم تكون المشكلة فى اساسها اعادة توزيع الموارد وذلك اما بأن نزيد الى الحد الاقصى الناتج الزراعى المتاح للاستهلاك المحلى أو بأن نزيد الى اقصى حد الكفاية الربحية التصديرية لقطاع الزراعة اذا كان قد تم التوصل الى الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج والمستخدمات ٠

ويلاحظ ان حل مشاكل البرامج الخطية بواسطة الرفع الى الحدود القصوى أو الخفض الى الحدود الدنيا المتغيرات خطية خاضعة لعوامل محددة مع استخدام طريقة الخطا والتكرار كطريقة simplex التى اتبعها دانتج ٠

ومما هو جدير بالذكر انه ساعد على نجاح هذه الطريقة عدم تقبل وتفهم رجال الاعمال والحكومات ممن يهتمون بالاقتصاد التطبيقى للطريقة الجديدة (طريقة الحدود القصوى) التى كانت تطبقه قبلا والتى تستخدم فى المدة الطويلة على اساس اعتبار النقط المتتاليه لتلا فى العوامل المؤثرة كالايراد الجدى والتكلفة الجدية محددة لنقط التوازن فى خط سيرها ٠ وتفهم على صورة تفاضل المعادلات المشتقة — بحيث تعتبر عملية الانتاج زيادة او نقصا فى نسب عوامل الانتاج المستخدمة وبحيث يكون الهبوط المستمر فى المعدل الجدى لاستبدال عامل يأخذ من عوامل الانتاج شرطا ضروريا للتوازن الثابت ٠

هذا ٠فى حين اننا فى دراستنا لمشاكل التوازن بواسطه البرامج الخطيه نستخدم عوامل محددة لنسب الانتاج المستخدمة فى عملية الانتاج بحيث لايتم استبدال فى اية عملية انتاج فى النموذج المستعمل ٠

ثالثا — التخطيط الديمقراطى والتخطيط الدكتاتورى = يزعم بعض كتاب الاقتصاد الرأسمالى ان التخطيط يعتبر دكتاتوريا من حيث اصله وتاريخة ومن حيث اثره وذلك على حد زعمهم لانه ارتبط فى نشأته بتسلط الحكومة فى روسيا على ادوات الانتاج مما لايدع مجالا لخطط الافراد وتصرفهم الحر

ويرى هؤلاء الكتاب ان الديمقراطية فى مفهومهم بما يتضمنه من المبادء الفردية وحرية المؤسسات لاتتسق من تخطيط الدولة ٠ فهم يرون ان الديمقراطية تتحقق وتزدهر اذا ما اتجهت الحرية الفرديه

نشاط الافراد والمؤسسات التجارية ٠

ويتميز التخطيط الديمقراطي بانه بينما يترك الاقتصاد القومي للمؤسسات الحرة نزولا على مقتضيات الديمقراطية فان الجزء المتبقى والاقل نسبيا يغشاه التخطيط ٠

وهذا لايعني ان يترك الجزء الاول حرا تماما حيث ان التخطيط يتضمن الرقابة بحيث تعمل الجزء الحرفي الاتجاه العام المساعد على تحقيق انجاح اهداف الخطه ٠

اى ان التخطيط الديمقراطي تخطيط جزئي مما سبق ان اوضحنا امره ويعار على التخطيط الديمقراطي انه لايوفر مزايا الديمقراطية ولا التخطيط وانما ٠هو جماع لمساوئهما ٠

ووجه ذلك انه اذا كان الاصل ان الديمقراطيه حرة وعادلة فان قيود التخطيط تنال منها كما انه من الناحية الثانية يتعين ان يتوافر للتخطيط الناجح عنصر الاكراه ٠

ولقد يخضع التخطيط الى نوع من الدكتاتورية في ظل حكومة فاشيستيه تستهدف رقابه صارمه على الاجور والاسعار والاستثمار والتجاره الخارجية وذلك على نحو ما اتبعته بعض الحكومات الفاشيستيه والتي اتخذت جميع التدابير لتحقيق الاهداف التاليه =

اولا — تنظيم الناتج القومي الاجمالي بالتوظف الكامل وبذل اقصى مجهود من جانب القوى العاملة ٠

ثانيا — زيادة حجم الموارد الممكن استنباطها للتسليح بفرض رقابه صارمه على الاستهلاك ٠

ثالثا — تجنب التضخم بواسطة تقسيم تحكمي للدخل بين طوائف المجتمع ٠

محاضرات فى التخطيط الاقتصـــــادى

دكتور محمد مبارك حجـــير

المحاضرة الثامنـــــــة

يناير ١٩٦٦

ثانيا : القرارات المتعارضة التى تنتج آثارا سلبية غير مباشرة بحيث تمتد آثارها الى باقى القرارات المرتبطة بنفس المجموعة محدثة فيها آثارا سلبية تقتضى فاعليته المباشرة كالقرارات الاستثمارية المؤدية الى فقد اقتصادى خارجى .

ثالثا : القرارات المخططة التى تعقب آثارا تمتد الى القرارات المرتبطة فتؤثر على بعضها تأثيرا ايجابيا وعلى بعضها الآخر تأثيرا سلبيا — ومثالها قرارات السياسة المالية وسياسة النقد الاجنبى

ويتمثل الاساس النظرى لاسناد هذه القرارات الى التنظيم المركزى فى ان ترابط هذه الانواع القرارية وتباديه آثارها يستوعبان ادماجها تماما بحيث يمكن الحصول على افضل نتيجة لتحقيق اهدافها . ويكون اسنادها الى الجهاز المركزى ادعى الى وضع حسابات بمزيد من الدقة .

واذا ما نظرنا الى القرارات السابقة من حيث النشاط الخاضع لها لوجدنا ان مجموعة القرارات الايجابية الواجب اخضاعها الى الجهاز المركزى متمثلة من هذه الناحية فى القرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية الخاضعة لقانون تناقص التكاليف والقرارات الاستهلاكية الجماعية والقرارات المالية .

والتنظيم المركزى للقرارات التخطيطية يناسبه الانموذج السيادى الذى يتميز بان الدولة تعمل على قيادة وتوجيه الاقتصاد القومى من خلاله نحو الاهداف المبتغاه معتمدة على سلطتها السيادية مما يستوجب مركزية القرارات الاستثمارية والانتاجية والمالية المنظمة لتوزيع الموارد على استخداماتها المختلفة .

ويرتضى مؤيدو هذا الانموذج امثال موريس دوب ، وبول سويزى بمركزية القرارات الاستثمارية وان اختلفوا بالنسبة الى سيادة المستهلك التى طالب البعض بالغائها بينما استبقاها البعض الاخر .

ويتميز هذا الانموذج بانه كمى بمعنى ان قراراته تتصرف الى تحديد الكميات التى ينتجها ويستخدمها كل من فروع النشاط الانتاجى مما استوجب الاعتماد على الموازين السلعية دون اهمال الموازين المالية .

التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى

المحاضرة الثامنة

يتسم التخطيط المركزى الشامل بالاتساق بين طبيعته المركزية وبين الهيكل الاشتراكى للاقتصاد القومى وذلك لانه النمط الوحيد الذى يأخذ فى الاعتبار أن القرارات الرئيسية التى تتخذ تكون ذات نتائج مؤثرة على الاقتصاد القومى كله ٠

ويعتبر هذا الاتساق بين تأميم أدوات الانتاج وبين عمومية القرارات وجاء يمنع وقوع التناقض بين الملكية الاشتراكية والقرارات الفردية وكذلك التصادم والتكرار بين القرارات الفردية على نحو ما يحدث فى الاقتصاديات الرأسمالية ٠

كذلك فان التخطيط المركزى يتميز بقيام هيئة تخطيط مركزية تتخذ القرارات الاساسية المتعلقة بالخطوط العامة لبرامج الانتاج والاستثمار وبالاسعار والاجور وذلك دون القرارات الجارية ولا المتعلقة بالمشاكل الخاصة ٠

ويلاحظ ان القرارات الاساسية تختلف وفقا لاختلاف الظروف والزمان ٠

هذا ولايعنى اتخاذ القرارات الاساسية بواسطة هيئة مركزية اغفال امر الهيئات الادارية والاقتصادية التى يناط بها تنفيذها وانما يتعين على هذه الاخيرة ان تتخذ قرارات بداية مبدئية مضمون ونتائج هذه الاقتراحات وتقوم الهيئة المركزية بوضع قراراتها واختياراتها فى ضوء تلك القرارات والاقتراحات تجنبا للاختناقات والتناقض والازدواج فى التوظف ٠

ويمكن ان نقسم القرارات الاساسية الموكولة الى هيئة التخطيط المركزية الى مايلى :

أولا : القرارات المتساندة التى تؤدى الى آثار ايجابية غير مباشرة ـ بمعنى انها تؤثر على الظاهرة التى ينصب عليها ويمتد تأثيرها بصورة ايجابية الى القرارات الاخرى المتعلقة بنفس المجموعة مدعما آثارها ـ ومثالها القرارات الاستثمارية المؤدية الى وفورات خارجية ٠

يستوجب القيام بالحسابات الاقتصادية فى هذا الانموذج توافر اسعار تمثل التكاليف الاجتماعية للانتاج تمكينا من امتحان مدى صلاحية القرارات الانتاجية والاستثمارية ولما كانت اسعار السوق لا تتضمن النفقات الاجتماعية فان الجهاز المركزى للتخطيط يعتمد على اسعار محاسبية معبرة عن هذه النفقات وتحسب على اساس معدلات رياضية تمثل جداول الكفاية الحدية لعناصر الانتاج وجداول التفضيل الاجتماعى وجداول التكاليف للوحدات الانتاجية ولا يتسنى فى هذا الانموذج اختبار صلاحية القرارات الانتاجية والاستثمارية لاستحالة حصول جهاز التخطيط على جميع بيانات جهاز الائتمان تمهيدا لوضع الاسعار المحاسبية مما يؤدى الى ادماج تلك القرارات ضمن الموازين السلعية للموازنة بين الموارد والاستخدامات قبل ابتداء العمليات الانتاجية وتحديد الاسعار على نحو تحقيق التوازن ٠

ويعاب على هذا المنهاج افتراض التوزيع الامثل للموارد لا يستوعى على مرور الزمن اختبار الصلاحية الاقتصادية للقرارات الانتاجية والاستثمارية ٠ كما انه يفترض تعارض التوزيع الامثل للموارد فى فترة زمنية محددة معه على مدار الزمن ٠

اما التخطيط اللامركزى فانه على عكس سلفه يعتمد على اساسيين متضادين هما : الملكية الجماعية لمعظم ادوات الانتاج والتبادل التجارى فى السوق الحر ٠

فالتخطيط اللامركزى يتسم بقيامه على اساس واسع من الملكية الجماعية لعناصر الانتاج مفترقا عن التخطيط فى الاقتصاديات الرأسمالية الذى يحتفظ بالملكية الخاصة ومتشابها مع التخطيط المركزى الذى يستند الى قطاع اشتراكى كبير وان اختلف معه من حيث الاحتفاظ بالتبادل التجارى فى السوق الحر على نحو ما اوضحنا ٠

ويتصف التخطيط اللامركزى بانه يترك الى المستهلك وكاسبى الاجور والمؤسسات حرية عمل الحسابات الاقتصادية ٠

ويتميز هذا التخطيط فى نظر مؤديه بأنه الوحيد الذى يؤدى الى اقتصاديات منطقية معتوله لمقدار وهيكل الانتاج ٠

ويقوم التخطيط اللامركزى ايضا على اساس قياس شخصى للقيمة نظرا لان انصاره يرون ان

حل المشاكل الناجمة عن نمو وتطور الاقتصاد القومي لايمكن ان يأتي سلفا بسبب عدم وجود سلم موضوعي للقيم الاقتصادية مما يسهل الحساب سلفا ٠

اى ان مؤيدى هذا المنهج التخطيطى يؤمنون بالنظرية الشخصية للتنمية ٠

ويلاحظ ان التنظيم اللامركزى يستفيد اليه القرارات المحايدة التى لاتكون لها اثار غير مباشرة بمعنى انها لاتساند ولا تعارض القرارات الاخرى مثل القرارات الفردية الاستهلاكية ٠

ويرجع السبب فى اسناد هذه القرارات الى الجهاز اللامركزى الى ان حساباتها الاقتصادية لاتستدعى الاستئناس بالآثار المترابطة نظرا لانعدام أثارها غير المباشرة ٠ واذا نظرنا الى طبقة النشاط الخاضع لهذا النوع من القرارات لوجدناها تتعلق بالقرارات الاستهلاكية الشخصية والقرارات الانتاجية الخاضعة لقانون عوايد أو ثبات التكاليف ٠

ويتميز التخطيط اللامركزى كذلك بانه يجعل دور مكتب التخطيط اللامركزى سلبيا حيث لا يؤثر مباشرة فى الانتاج وانما يحدث ذلك من خلال متغيرات معينة كالاسعار واسعار الفائدة توصلا الى تحقيق التوازن ٠

ويعتمد التخطيط اللامركزى على الادوات التنفيذية التالية الذكر :

أولا : هيئة التخطيط التى يناط بها تقدير الحجم الكلى للاستثمار المقرر تنفيذها فى فترة معينة مقومة بالنقود والتى تكفى لتحقيق التوظف الكامل وذلك على فرض ان العلاقات بين المؤسسات وبين الجمهور سوف تؤدى الى استقرار نقدى ٠

وتأخذ هذه الهيئة على عاتقها ايضا تحديد اسعار الفائدة التى تغرى جهاز المؤسسات بان يقترض للاغراض الاستثمارية القدر المعادل لحماية الاستثمارات الكلية التى تحددها مستنبطة الحصيلة التمويلية لهذه القروض من ارباح المؤسسات والتى لم تستخدم فى الاغراض الاستثمارية ٠

كذلك فان هيئة التخطيط تتكفل بتحديد الاسعار التى تتم بناء عليها الصفقات بين المؤسسات وذلك على اساس مستوى التوازن ٠ هذا بينما يترك امر تحديد اسعار البيع للمستهلك كما تترك الاجور رهن اتجاهات ظروف وقوى السوق ٠

ثانيا : المؤسسات العامة وكذلك المؤسسات الخاصة التى تظل قائمة والتى تأخذ قراراتها فيما يتعلق بطاقاتها الانتاجية وبالاسعار وسعر الفائدة الجارى ٠

وتعبر الكمية المنتجة محصلة قرارات مختلف المؤسسات التى تقوم كل منها بالتوسع فى انتاجها الى الحد الذى تتعادل عنده تكلفة الانتاج الاضافى مع قيمته بالاسعار الجارية محققة بذلك تعادلا بين التكلفة الحدية للانتاج وبين الاسعار التى تحددها هيئة التخطيط والاسواق ٠

ويرى اوسكار لانج وليرنر أن هذه الطريقة تفضى الى الاستغلال الامثل للطاقة القائمة وذلك على عكس مايراه كتاب آخرون مثل بيجو من ان كل مؤسسة يجب ان يكون انتاجها بحيث تتعادل جملة ايراداتها مع جملة نفقاتها ٠

وتخول المؤسسات بحرية القيام بالاستثمارات التوسعية والانشائية ملتزمة فى هذا بأن تكون قيمة الانتاج الاضافى الذى يمكن ان ينشأ عن هذا الاستثمار مقوما بالاسعار الجارية معادلا او مجاوزا للتكلفة الحدية لهذا الانتاج بما فيها سعر الفائدة ٠

ويلاحظ أن التخطيط اللامركزى يناسبه الانموذج التنافسى الذى وصفه اوسكار لانج والذى يتمثل فى ان يصرف النظام الاقتصادى لخطة قومية شاملة شرطية ان تخول الوحدات الانتاجية فى القطاع العام سلطة اتخاذ القرارات الانتاجية والاستثمارية مع قيام كل منها باجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية قراراتها معتمدة على مايحدده جهاز التخطيط من أسعار ٠

وتقتصر وظيفة الجهاز المركزى للتخطيط — وفقا لهذا الانموذج — فى تحديد الاسعار المحاسبية التى تبدأ من مجموعة أسعار يحددها جهاز السوق تلقائيا ثم تعدل وتصحح تباعا حتى يمكن التوصل الى مجموعة اسعار تطورت دوال التفضيل الاستهلاكية ٠

ويستند هذا الانموذج الى ان النظام الاشتراكى لايعارض اجراء الحسابات الاقتصادية ولا يمنع التحديد المركزى للاسعار ٠

ويقوم هذا النموذج على اساس ان مركزية القرارات الانتاجية والاستثمارية للمشروعات — التى يدين بها النموذج السيادى — هى السبيل الوحيد لتصريف النشاط الاقتصادى حيث يمكن للسلطة المركزية ان تستحدث اوضاعا شبه تنافسية كاملة مع قيام الوحدات الانتاجية باجراء الحساب الاقتصادى واختبار صلاحية قراراتها .

ومن اعتنق التخطيط اللامركزى و . هتايلور واوسكار لانج قبل الحرب .

وقد كسبت هذه النظرية ارضا فى الولايات المتحدة امريكية وفرنسا وبريطانيا .

ولقد وجهت الى التخطيط اللامركزى طعون اهمها التالى :

١ — عدم منطقية القرارات التى تتخذ فى ظل التخطيط اللامركزى . تعتمد القرارات المتعلقة بالاستثمارات العينية على سعر الفائدة بالاضافة الى اسعار بيع السلع التى سوف تنتج من هذه الاستثمارات وعلى اسعار شراء ادوات الانتاج المنطلبة لتحقيق هذه الاستثمارات .

غير ان اسعار الفائدة تكون غير ثابته فى ظل هذا النوع من التخطيط نظرا للتصحيحات الكثيرة التى لابد من اجرائها فى ظل الطبيعه التراكمية للتقلبات الاقتصادية وتوه لا لذلك الحجم من الاستثمارات الكافى لخلق حالة من التوظف الكامل .

ونظرا لانه يوجد لكل مستوى من اسعار الفائدة صور مختلفة من التوفيق بين عناصر الانتاج التى تحقق الربحية المطلوبة ولما كانت الاستثمارات التى تبدأ فى تنفيذها يفترض قيامها العدد من السنين مما يعنى ان القرارات الصادرة لاسباب تنبؤ سوف تؤثر على هيكل الانتاج فان هذا لايتفق مع المنطق ولا يسمح للمؤسسات بان تستفيد من اساليب التكنولوجية ومن التأليف الامثل لعناصر الانتاج .

ويلاحظ ان مايصدق على سعر الفائدة ينصب كذلك على الاسعار .

٢ — يؤدى هذا النوع من التخطيط الى استمرار قيام الاجهزة التوازنية الصيقة بالنظام الرأسمالى نظرا لان وظيفة التنبؤ لايعهد بها الى هيئة واحدة وانما الى مديرى المؤسسات الذين لايهتمون الا بمصالحهم المباشرة مهما تعارضت مع المصلحة العامة للاقتصاد القومى كما انهم لايتبينون اخطاءهم الا بعد فوات الوقت وحدوث ضياع اقتصادى .

ومن ثم فان هذا التخطيط يختلف عن التخطيط المركزى الشامل الذى تحل فيه المشاكل سلفا وقبل وقوعها بواسطة هيئة واحدة بدلا من مجموعة من المديرين الذين غالبا ماتتعارض قراراتهم مع المصلحة العامة ٠

٣ــ يقوم التخطيط الجزئى على سراب من المناقشة المفتعلة التى لاتقوم على نفس الدعائم الاقتصادية المستندة اليها المنافسة فى انظمة السوق ٠ هذا ويلاحظ أن الافتراضات الهيكلية التى يقوم عليها هذا النظام ــ ولاسيما اشتراكية ادوات الانتاج ــ تصطدم باقامة التوازن الاقتصادية ذات الطبيعة التنافسية ٠

٤ــ اذا كان التخطيط اللامركزى يستهدف منع البطالة الكثيفة بتثبيت مستوى الاسعار على نحو تحكمى يختلف عما يحدث فى ظل ظروف اخرى الا انه فى مثل هذا الاقتصاد يتحدد مستوى الاستهلاك بالمثل بمستوى التوظف والاجور الحقيقية بينما تكون الاجور الاسمية واسعار التجزئة تلقائيا ٠

٥ــ واذا كانت هيئة التخطيط اللامركزى تستهدف تحقيق التوازن بين عرض وطلب السلع والخدمات التى يجرى عليها التبادل بين مختلف الصناعات بواسطة تحديد الاسعار الا أن التغير فى هذه الاخيرة سوف يؤدى الى تغير مماثل فى خطط كل مشروع توصلا الى تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات الكلية وبالتالى يقضى الى تغيير حجم الانتاج ٠

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى

دكتور محمد مبارك حجير

المحاضرة التاسعة

يناير ١٩٦٦

المقارنه بين انواع التخطيط

المحاضرة رقم ٩

يعكس التخطيط الهيكلى وقرينه الوظيفى وكذلك التخطيط وكذلك التخطيط العينى وتوامه المالـــى اهمية كبيرة ٠

وبالمثل فان الفارق بين التخطيط من اسفل والتخطيط من اعلى يشكل اهمية لاتقل عن سابقتها

ومن اجل هذا نرى ان نعقـــد بين كل نوع وقرينه من هذه الانواع التخطيطية ٠

اولا ــ التخطيط الهيكلى والوظيفى : يمكن القول بصفة مبدئية بأن الفرق بين هذين النوعين يتحدد على اساس مدى عميق واتساع الاجراءات واللذين قد يذهبان الى حد تناول الهيكل الاقتصادى وتركيب صرحه او قد تقف عند وظائف الاقتصاد القومى وكيفية ادائه وسيره ٠

فاذا ماكانت الصورة التى يستهدفها التخطيط تضمن هيكلا جديدا مغايرا فى اسسه وفلسفته للوضع القائم بحيث يقتضى الامر تغيير الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم التركيب الهيكلـــى للاقتصاد القومى وبالتالى تعديل المؤسسات والادوات التى يعتمد عليها الاقتصاد فى نمـــط سيره الجديد ــ اذا كان ذلك كذلك كنا حيال تخطيط بنيانى جذرى يأخذ صورة سياسية ويعتمد على القوانين والمنظمات القائمة وذلك كالتأميم والاصلاح الزراعى ٠

واية ذلك التخطيط السوفيتى فى بداية امره وان كان قد صار الى تخطيط وظيفى يحقـــق تغيرات هيكلية اما اذا تقاصرت آمال واهداف التخطيط الاقتصادى عن الغايات الانفه الذكـــر وتواضعت الى حد الاكتفاء بمجرد تعديل طريقة وسط ادام النظام الاقتصادى ووظائفة دون مساس ببيانه وهيكلة اعتماد على سياسة التطور والاصلاح التدريجى ــ كان هذا تخطيطا وظيفيا

ويتحقق التخطيط الوظيفى اساسا فى الاقتصاد الرأسمالية ٠

ومن ثم فقد ثار كثير من الجدل بين الكتاب حول مدى التناقض بين التخطيط الاقتصـــادى والرأسمالية نظرا لاختلاف مقوماتهما واهدافهما وطريقة الاداء فيهما ٠

رايه ذلك ماذهب اليه لودفيج مايسز من ان التخطيط والرأسماليه يتعارضان كلية نظرا لان التخطيط هو الفكرة المعارضة والمقابلة لنظام المؤسسة الحرة والسيادة الفردية والملكية الخاصة لعناصر الانتاج واقتصاديات السوق وجهاز الاسعار ٠

غيرانه يمكن القول بأن نوعى التخطيط الانفى الذكر لاينفصلان انفصالا كاملا وبيان ذلك انه اذا ماانتقب الامر للتخطيط البنيانى صار لزاما على راسى السياسة ان يخططو الوظائف الاقتصادية الجديدة التى تتواءمه ٠

ذلك فان التخطيط الوظيفى قد يمضى شوطا فى تعديل وظائف الاقتصاد القومى ونمط ادائه بحيث يكون فى نهاية المطاف تخطيطا بنيانى ٠

ويجدر بنا أن نشير الى اننا نعتبر التخطيط الهيكلى أكثر كفاءة فى خدمة التنمية الاقتصادية المعجلة فى الدول الناهضة مستندين فى هذا الى ان هياكلها الاقتصادية مصابة بعلل متعددة تشمل نمو قطاعاتها وسير انشتطها الاقتصادية المختلفة وتعيب اداءها لوظائفها الاساسية انتاجية وتبادلية وتوزيعية وتمويلية فتقعد بها عن اللحاق بموكب التقدم الاقتصادى بحيث يتعين استحداث تعديلات هيكلية تخلصها من عيوبها وتساعدها على التحرر والانطلاق التنموى — اى انه يتعين الاخذ بالتخطيط الهيكلى وذلك على نحو ما اعتمدت عليه الدول ذات الاقتصاديات الاشتراكية فى سوق أوربا والصين ٠

ثانيا : التخطيط العينى والتخطيط المالى :

تتمثل احدى ركائز التخطيط الاقتصادى فى استخداث قدر من الاستثمارات لتنفيذ المشروعات المختارة لخطة التنمية الاقتصادية مما يقتضى توافر قدر معين من المواد الاولية والسلع نصف المصنعة والتامة الصنع والماكينات والعدد والالات والعمل ٠

ونحن فى هذا كله انما نعالج لونا هاما من التخطيط المادى ٠

ويساعد التخطيط المادى على ضمان تنفيذ المشروعات الاستثمارية ويتفادى حدوث اختناقات فى الانتاج خلال سير الخطة وذلك نظرا لما يستلزمه من حصر لمختلف انواع الموارد المادية التى تتطلبها طبيعة قيام المشروعات الاستثمارية واحكام موازنة بين هذه الموارد وبين استخداماتها عن طريق الموازين العينية الفرعية ٠

كذلك فانه من الضرورى ان نخطط مقدما كيفية وامكانيات استغلال منتجات المشروعات الكاملة فى الاتجاهات الاخرى ٠

ويجب ان يتم التخطيط المادى بالنسبة الى المشروعات وكذلك بالنسبة الى الاقتصاد القومى فى مجموعه ٠

اما التخطيط المالى فانه يعنى تعبئة الموارد المالية الفعلية والممكنة وتنسيقها بحيث تغطى كافة تكاليف الموارد الانتاجية الضرورية لتحقيق اهداف خطة التنمية الاقتصادية ٠

واذا ما كانت خدمات عوامل الانتاج مطلوبة لاغراض التنمية فى اقتصاد رأسمالى فانه يتعين على الهيئة القائمة على التخطيط ان تتخذ الترتيبات الضرورية لضمان عرض الموارد المالية المملوكة ملكية خاصة من مختلف المصادر لمواجهة الاحتياجات المالية للتخطيط ٠

ونرى أن نسترعى الانتباه الى ملاحظة هامة فحواها ان نوعى التخطيط الآنفى الذكر يعتبران وجهين لصورة واحدة : الاول المادى متمثلا فى الموارد المادية والعمل الضرورى لاقامة الاستثمارات والثانى المالى منعكسا فى قيمة وتكاليف هذه الموارد ٠

واذا كنا نرى ان التخطيط المادى والمالى وجهين لصورة واحدة وتفصان على قدم المساواة من حيث الاهمية الا انه يتمثل فى الذهن السؤال الثانى اى هذين النوعين يسبق الاخر ؟

ولقد اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين حول هذا الموضوع فمن قائل بان التخطيط المالى فى الدول الناهضة ويمثل هذا النظر الدكتور شينوى أشهر نقاد المنهاج العينى للتخطيط وهو يذهب الى ان الدخل النقدى للمجتمع يمثل خلق الموارد العينية كالسلع والالات والخدمات وان انفاق المجتمع يمثل استهلاك الموارد العينية ٠

ويلاحظ ان الموارد العينية غير المنفقة هى فقط تلك التى يمكن ان تستثمر وان مدخرات المجتمع هى مجرد المقابل النقدى لتلك الموارد العينية غير المنفقه ٠

ومن ثم فان الاستثمارات لايمكن ان تجاوز المدخرات ٠ كذلك فان خلق النقود الجديدة لايحدث موارد عينية وانما يولد تضخما ٠

وغنى عن البيان ان هذه النظرية تنتهى بنا الى وجوب تحديد نفقات التنمية

تحديدا كاملا بحجم الموارد الادخارية للمجتمع ٠

وانما كان معدل الادخار منخفضا فى الدول الناهضة فان الالتزام بهذه النظرية يعوق سير التنمية الاقتصادية المعجلة والضرورية لاغالبة هذه الدول من عثرتها ٠

ومما هو جدير بالذكر انه قد حدث مؤخرا عزوف عن هذه النظرية بحيث اصبح منطق التنمية الاقتصادية يتجافى مع تحديد الطاقة الاستثمارية للدولة بمواردها الادخارية الفعلية

وفى هذا الصدد يقول دوب " ان مشكلة التصنيع فى الدول الناهضة ليست ماليـــة اثانا وانما هى مشكلة تنظيم اقتصادى "

ومن ثم فانه وفقا لهذه النظرية لايتحدد الاستثمار فى اى بلد بمواردها الادخارية وانما بمواردها المادية ٠ فاذا ما كانت الموارد المادية الضرورية متاحة فان التمويل لايمثل ايـــة مشكلة ٠

ومقتضى هذا انه اذا كان التمويل غير كاف لتعبئة الموارد المادية التائهة فانه يجب ان يخلق دون توخى خيفة من مخاطر التضخم التى تهدد هذا السبيل طالما ان الموارد المادية قائمة تنتظر التعبئة ٠

وغنى عن البيان انه يتوافر فى الدول الناهضة عادة موارد بشرية غير مستغلة او مستغلة استغلالا غير كامل بحيث يمكن تعبئتها بخلق النقـــود دون احداث ضغوط تضخمية ٠

وليس ثمة شك ان منهاج التخطيط المادى كان يقف وراء النجاح الذى حققته التنميـــة الاقتصادية المعجلة فى روسيا ٠

ومن ثم فانه يمكن القول بان المنهاج المادى هو المنهاج الاكثر اهمية بالنسبة الى الدول الناهضة ٠

ويسود فى الوقت الحاضر تأييد متزايد لانتهاج التخطيط المادى فى الدول الناهضـــة

ورأيه ذلك ما ذهب اليه ماهالانوبس من ان ما يحتاج اليه هو نوع من التخطيط المـــادى فى صورة مواد والات وعمال ٠

وفى هذا الصدد قال نهرو " ان مفهوم التخطيط ليس التفكير فى النقود التى فى حوزتنا وتقسيمها على البرامج مع تقرير اولويات وانما هو مؤسس على الحاجات المادية ٠ اى ماذا يحتاج اليه شعب الهند ؟ كم من المدارس ؟ وكم اقمشة ؟ ونحن لانفكر فى التمويل للبداية ٠ فالجانب التمويلى هام ولا شك ولكنه تقدير فى مرحلة متأخرة ٠

ويمكن ان نعرض الحل السليم لهذة النقطه الخلافية فنقول بالبدء بالتخطيط المادى ثم اتباعة بالتخطيط المالى وذلك استنادا الى ماسبق ان اشرنا اليه من ان التخطيط المادى والمالى وجهان لصورة واحدة ٠

وفى هذا يقول الدكتور بلاكريشنا " انه لاحاجه الى الخلاف بين التخطيط المالى والمادى حيث انهما غير متعارضين ٠ فالتخطيط المادى ضرورى تماما لبلورة المجهود البشرى ولكن التخطيط المالى هو تعبئة التخطيط المادى فلا التخطيط المادى ولا المالى فى ذاته يمكن ان يصرف الامور بدون توسيد بينهما ٠

ثالثا : التخطيط من اسفل والتخطيط من اعلى: يمكن أن يتم التخطيط من أسفل أو من أعلى أو من الناحيتين فقد يبدأ التخطيط من اسفل من القطاعات والانشطه والمشروعات ثم تجميع اهداف الانتاج ومستلزماته ويختلف عناصره على هذا المستوى بحيث تصل بالمجتمع الى المستوى الاجمالى للاقتصاد القومى ٠

وقد يحدث العكس بمعنى ان يتم وضع التخطيط اجماليا وتجميعيا عند مستوى الاقتصاد القومى كلة ثم توزعه ونتزل به الى مستوى القطاع والنشاط والمشروع ٠

والتخطيط من اسفل ياخذ فى الاعتبار والحاجات الفعلية والموارد الانتاجية المتاحة لاشباعها ٠

ومن ثم فان هذا اللون من التخطيط يتسم بالواقعية ويتسق مع الاحتياجات المحلية ٠

غير انه لايأخذ من البداية الصورة العامة للاقتصاد القومى كلة فى الاعتبار ٠

ويمتاز التخطيط من اعلى بانه اكثر تجديدا واوفر تنسيقا وان كان لايلم الماما كاملا بالاحتياجات المحلية ٠

غير انه لابد من البداية الصورة العامة للاقتصاد القومى كلة فى الاعتبار ٠

ويمتاز التخطيط من اعلى بأنه اكثر تحديدا وأوفر تنسيقا وان كان لايلم الماما كاملا بالاحتياجات المحلية ٠

ولا يوجد فى واقع الامر تعارض بين هذين المنهاجين ٠ وآية ذلك انه يمكن ان يسير التخطيط فى الاتجاهين معا بمعنى ان نبدأ بالتخطيط من اعلى وننزل به الى اسفل او قد تأخذ الاتجاه العكسى ٠

ولعل اصدق مثال لهذا التوفيق ما يسير عليه التخطيط فى الاتجاه السوفيتى ٠

وايه ذلك ان المنشآت والمزارع والهيئات الفنية وبنك الدولة ووزارات الاتحاد ووزارات الجمهوريات ترسل احصاءاتها وتقاريرها الى جهاز التخطيط ٠

ويمكن وضع الاهداف لكل وحدة انتاجية على انفراد ثم للنشاط الاقتصادى القومى كلة ٠

وتقوم لجنة التخطيط بتحديد الاهداف معتمدة على الاحصاءات والتقارير الآنفة الذكر ٠ ثم يقرر قادة الحزب الشيوعى امر هذه الاهداف نهائيا ٠

وتجزأ الخطه بعد هذا الى قطاعات يبعث بها الى المنشآت والمزارع وهيئات الترست الاقليمية والوظيفية استيفاء لارائها واقتراحا بشأنها وذلك على ان تصل هذه الردود والاقتراحات فى فترة زمنية ٠

وتدرس اجزاء وتفاصيل الخطه بواسطه جميع العمال فى الوحدات الاقتصادية المختصة بها ٠

وتجمع الردود والاقتراحات يعبر هذا من الوحدات المختلفة الى الجهات الاعلى فالاعلى وتكون فى صورة مجموعة من الخطط مرسلة من اسفل الى اعلى ٠

تقوم لجنة التخيط الحكومية بتجميع الخطه المبدئية والاقتراحات المضافة اليها ٠

وتقرر الخطه بعد ذلك بواسطة المؤتمر العام للحزب الشيوعى ومجلس السوفيت الاعلى وكليهما

وفى المرحلة التالية تجزأ الخطه على اسس جغرافية ووظيفته ثم ترسل الى الجهات المختصة للتنفيذ

وتكون الخطوة الاخيرة هى متابعة التنفيذ متابعة اقتصادية حقيقية ٠